جامعة د/ مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك

تحت عنوان:

تأثير الضريبة المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالبين:

- منور الحبيب
- كواري سعاد

تحت إشراف:

أ/ العربي جدي

أعضاء لجنة المناقشة

د/لحول عبد القادر..... رئيسا

أ/ العربي جدي..... مشرفا

د/ نزغي عز الدين..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2017-2018

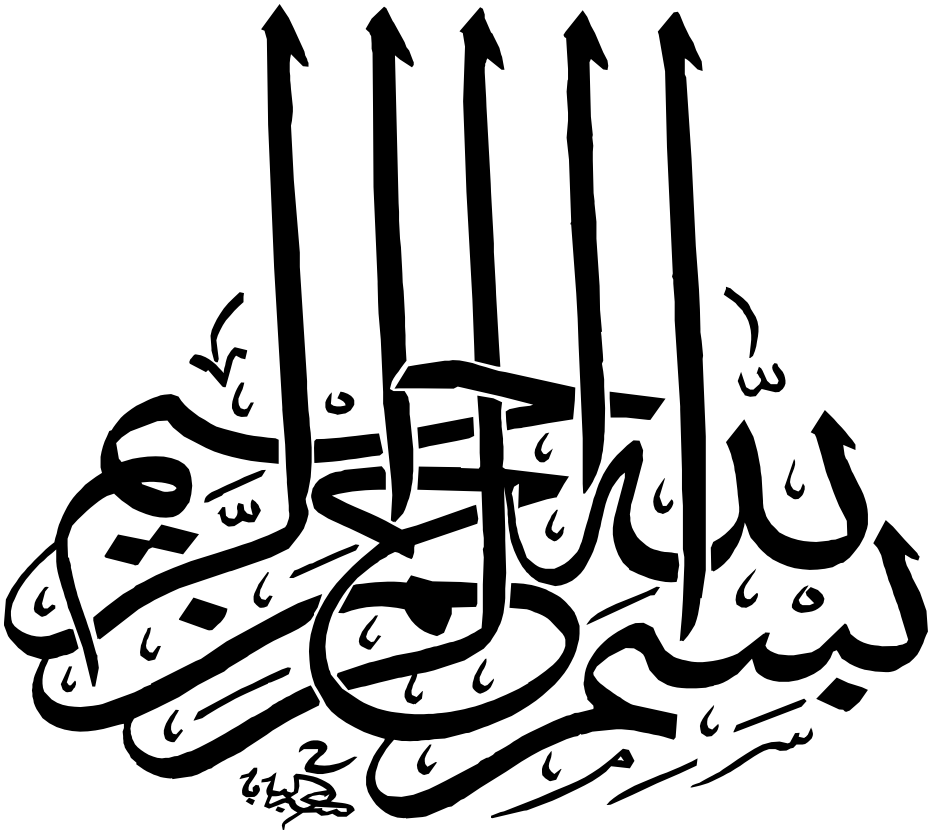
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللّهم لك الحمد ولك الشّكر على فضائلك ونعمتك..
بأن بصرتنا بمعرفة العلم ونور الفهم
فالحمد لله على توفيقه لنا ومنحنا قوة الإرادة والصبر لتحمل عناء هذا العمل إلى نهايته
وندعوه سبحانه وتعالى بأن رضا الله تعالى أولا والوالدَ ين
ثم أساتذتنا الكرام..
شاكرين لله عز وجل وحامدين له على تسديد خطانا.
لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة تواضع صاحبها
إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد
وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف العربي جدي ..
والذي تفضل بالإشراف على هذا البحث..
والذي ساعدني في توجيهي وإرشادي رغم مشاغله الجمة
فجزاه الله عني خير الجزاء
كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى الأساتذة المحترمين لكلية العلوم الاقتصادية
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة اللذين ساعدوني وشجعوني
وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر لمن قدم يد المساعدة..
سواء كانت بالكتب أو بالدعاء لنا بنجاح والتوفيق والسداد في كل مرحلة علمية..
وفي كل خطوة نتقدم بها إلى الأمام، وفي كل درجة نسموا بها نحو العلا
فجزأهم الله عنَا كل خيرٍ.
والحمد لله رب العالمين

إهداء

إهداء

إلى من جعل الله من نبض قلبها صوتاً يُسمَع..
ومن دفء حُضنها أول مأوى يُسكَنُ
إلى من جعل الله الجَنة تحت أقدامها...أمي حفظها الله
إلى من كان سبباً في وجودي، إلى من حَرَمَ نفسَه ليُعطيني..
إلى من أتعب نفسَهُ ليريحني.. إلى من شَجعني على طلب العلم
ودفعني إليه...أبي حفظه الله
إلى من لا تحلو الدنيا إلا بوجودهم وقُربهم..
إلى من آثروني على أنفسهم إخوتي وأخواتي حفظهم الله
إلى من جمعني بهم القدر أصدقائي: يوسف، ياسين، أمين ..
فأحببتهم وأحبوني
إلى زميلتي في الدراسة كواري سعاد
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث

منور الحبيب

إلى من جعل الله من نبض قلبها صوتاً يُسمَع..
ومن دفء حُضنها أول مأوى يُسكَنُ
إلى من جعل الله الجَنة تحت أقدامها...عرباوي فاطنة أمي حفظها الله
إلى من كان سبباً في وجودي، إلى من حَرَمَ نفسَه ليُعطيني..
إلى من أتعب نفسَهُ ليريحني.. إلى من شَجعني على طلب العلم
ودفعني إليه...بوعلام أبي رحمه الله
إلى من لا تحلو الدنيا إلا بوجودهم وقُربهم..
إلى من آثروني على أنفسهم إخوتي وأخواتي حفظهم الله
إلى زوجي الكريم بن خدة الحاج
إلى من جمعني بهم القدر أصدقائي: فاطيمة، سعاد، رحمة، مريم، رندة
فأحببتهم وأحبوني
إلى من جمعني به القدر وطلب العلم منور الحبيب
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث

كواري سعاد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات..... I-VI

قائمة الجداول والأشكال..... VII

ملخص الدراسة VIII

مقدمة..... أ/هـ

الفصل الأول: مدخل عام حول الضريبة

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة..... 03

المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها 03

1- مفهوم الضريبة..... 03

2- خصائص الضريبة..... 03

المطلب الثاني: مبادئ الضريبة وأنواعها..... 04

1- مبادئ الضريبة..... 04

2- أنواع الضرائب..... 05

المطلب الثالث: الأسس القانونية للضريبة..... 07

1- نظرية العقد المالي..... 07

2- نظرية التضامن الاجتماعي 08

المطلب الرابع: أهداف الضريبة وآثارها..... 09

1- أهداف الضريبة 09

2- آثار الضريبة..... 10

المطلب الخامس: الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأنواعها..... 12

أولا: الضريبة المباشرة..... 12
1- مفهومها..... 12
2- أنواعها..... 12
ثانيا: الضريبة غير المباشرة..... 12
1- مفهومها..... 12
2- أنواعها..... 13
المطلب السادس: مزايا وعيوب كل من الضريبة المباشرة وغير المباشرة والفرق بينهما 14
1- المزايا والعيوب 14
2- الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة 14
المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر..... 16
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وخصائصه..... 16
1- مفهوم النظام الضريبي..... 16
2- خصائصه..... 16
المطلب الثاني: عناصر النظام الضريبي..... 17
المطلب الثالث: بنية النظام الضريبي 17
1- الضريبة على الدخل الإجمالي..... 17
2- الضريبة على أرباح الشركات..... 18
3- الرسم على القيمة المضافة 21
المطلب الرابع: مفهوم الإصلاح الضريبي..... 24
المطلب الخامس: واقع الإصلاح الضريبي في الجزائر 25
أولا: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر 25
1- أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر 25
2- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر 27
ثانيا: أهم إصلاحات الضريبية في الجزائر 29
1- إصلاح الإدارة الضريبية 29

2- الإصلاح التشريعي الضريبي 31
3- إصلاح الجباية البترولية 33
ثالثا: ترقية فعالية الإصلاحات الضريبية في الجزائر 33
خلاصة الفصل..... 35

الفصل الثاني: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد..... 37
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية..... 39
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأشكاله..... 39
1- مفهوم النمو الاقتصادي..... 39
2- أشكال النمو الاقتصادي 42
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي 42
1- كمية ونوعية الموارد البشرية..... 42
2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية..... 43
3- تراكم رأس المال..... 43
4- معدل التقدم التقني 43
5- العوامل البيئية 43
6- التخصص والإنتاج الواسع..... 44
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي..... 44
1- فوائد النمو الاقتصادي..... 44
2- أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي..... 44
المطلب الرابع: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها ومتطلباتها 45
1- مفهوم التنمية الاقتصادية..... 45
2- أهمية التنمية الاقتصادية..... 46
3- متطلبات التنمية الاقتصادية 46
الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: 47

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي 48
المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك 48
1- آدم سميث..... 49
2- ديفيد ريكاردو 51
3- روبرت مالتوس 52
4- نظرية كارل ماركس 55
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر والحديث..... 56
1- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر..... 56
- مراحل النمو لـ (روستو) 56
2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث..... 58
أ- نموذج (هارود/دومار)..... 58
ب- نموذج (شومبيتر)..... 61
المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي 64
1- طريقة القيمة المضافة..... 64
2- طريقة الدخل..... 65
3- طريقة الإنفاق..... 66
خلاصة الفصل..... 67

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

تمهيد..... 69
المبحث الأول: واقع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الجزائر..... 70
المطلب الأول: تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر قبل الإصلاح الضريبي. 70
المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر بعد الإصلاح الضريبي. 71
المطلب الثالث: تطور الإيرادات الجبائية العادية على الناتج الداخلي الخام..... 72

المبحث الثاني: أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الناتج الوطني الخام.... 73
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلسلة الزمنية 73
1- تحليل السلسلة الزمنية..... 73
2- مفهوم السلاسل الزمنية 73
3- مركبات السلاسل الزمنية..... 74
المطلب الثاني: استقرار السلاسل الزمنية 75
1- تعريف السلسلة الزمنية المستقرة..... 75
2- اختبار الاستقرارية (اختبار جذور الوحدة) 75
أ- ديكي فولر 76
ب- اختبار فليبس وبيرون 77
ج- اختبار (***KPSS***) 78
المطلب الثالث: شروط تطبيق التكامل المشترك..... 79
1- اختبار التكامل المشترك ذي الخطوتين لـ (***Engle & cranger: 1987***) 81
2- اختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات لـ(***Johansen: 1988***) 81
المطلب الرابع: دراسة استقرارية 82
أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى) للمتغيرات
محل الدراسة..... 82
1- الضرائب المباشرة (***LogIMPD***) 83
الاختبارات الإحصائية (القياسية)..... 83
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 83
ب- اختبار جذر الوحدة..... 84
2- الضرائب غير المباشرة (***LogImpind***)..... 84
الاختبارات الإحصائية (القياسية)..... 85
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 85
ب- اختبار جذر الوحدة 85

3- الناتج المحلي الإجمالي (***LogPIB***) 85
الاختبارات الإحصائية (القياسية)..... 86
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 86
ب- اختبار جذر الوحدة..... 86
ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المحوّلة (بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى) للمتغيرات محل الدراسة 87
1- الضرائب المباشرة..... 88
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 88
ب- اختبار جذر الوحدة..... 88
2- الضرائب غير المباشرة (***LogImpind***)..... 88
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 88
ب- اختبار جذر الوحدة 89
3- الناتج المحلي الإجمالي (***LogPIB***) 89
أ- دالة الارتباط الذاتي والجزئي..... 89
ب- اختبار جذر الوحدة..... 89
ثالثا: مصفوفة الارتباط..... 91
1- تحديد فترات الإبطاء 91
2- اختبار التكامل المشترك..... 91
3- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (***VAR***) 93
4- اختبار جراينجر لسببية (***Granger Causality Test***)..... 94
خلاصة الفصل..... 96
خاتمة..... 99/98
قائمة المصادر والمراجع..... 105/101
ملاحق..... 120/107

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مزايا وعيوب الضريبة المباشرة	14
02	مزايا وعيوب الضريبة غير المباشرة	14
03	أساليب حساب الضريبة على الدخل الإجمالي	19
04	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	47
05	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى) للمتغيرات محل الدراسة	82
06	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المحوّلة (بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى) للمتغيرات محل الدراسة	87
07	مصفوفة الارتباط الأصلية	91
08	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن	92
09	نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي (***VAR***)	93
10	نتائج اختبار السببية جرانجر	94

قائمة ا لأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي	51
02	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	57
03	تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر قبل الإصلاح الضريبي	70
04	تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر بعد الإصلاح الضريبي	71
05	تطور الإيرادات الجبائية العادية على الناتج الداخلي الخام	72
06	التمثيل البياني لسلسة (***LogIMPD***) عند المستوى	83
07	التمثيل البياني لسلسة (***LogImpind***) عند المستوى	84
08	التمثيل البياني لسلسة (***LogPIB***) عند المستوى	85
09	للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باللوغاريتم بعد حساب الفروقات من الدرجة الأولى لها	90

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة لقياس اثر الضريبة المباشرة والغير المباشرة في ناتج وطني الخام (***PIB***) خلال فترة (2015/1970) على الاقتصاد الجزائري، باستخدام تقنية التكامل المشترك، وقد بينت النتائج اختبار **جوهانسن** أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات دراسة، و بالتالي قمنا بتقدير نموذج (***VAR***) ودراسة السببية **لجرانجر**، حيث أوضحت لنا هذه الدراسة أن هناك تأثير للضرائب المباشرة والغير مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الإصلاح الضريبي، الناتج الداخلي الخام،التكامل المشترك (***VAR***).

Résumé:

Cette étude visait à mesurer l'effet de la taxe directe et indirecte sur le produit national brut (***PIB***) durant la période (1970/2015) sur l'économie algérienne, en utilisant la technique de l'intégration conjointe, les résultats montrant qu'il n'y a pas de corrélation entre les variables d'étude. De cela nous avons estimé le modèle (***VAR***) et l'étude de causalité de Granger, où cette étude a montré qu'il y a un impact des impôts directs et indirects sur le (***PIB***).

Les Mots Clés: Fiscalité, Réforme Fiscale, Produit Intérieur Brut, Intégration Conjoint (***VAR***)

مقدمة

مقدمة:

تشهد الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم عدة تغيرات متسارعة وعميقة تمس استقرار الاقتصاد الجزائري، خاصة مع حدوث الأزمات المالية حيث تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيق تنمية شاملة متعددة الجوانب، ودلك باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة.

تعد الضرائب في عالمنا المعاصر من أهم القضايا بحياة الإنسان، سواء من حيث أدائه لها أو من انتفاعه بمواردها في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، ونظرا لأهمية الضرائب وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ففي كافة المجتمعات المتقدمة والنامية فهي احد المصادر الرئيسية لإيرادات العامة حيث تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى الاهتمامات لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية، حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني، ويشكل مستوى فعالية النظام الضريبي المحدد الرئيسي لمدى قدرته على تحقيق أهدافه. ولما كان النظام الضريبي يعمل ضمن متغيرات كثيرة فإن فعالية هدا النظام تتوقف على طبيعة النظام الضريبي في حد ذاته، وكذا على طبيعة العوامل الأخرى لتحقيق الرفاهية وتقدم المجتمع.

وفي العصر الحديث اعتمدت الدولة الجزائرية ثورة من الإصلاحات على الضريبة لتساهم بالنهوض بالقطاع الاقتصادي، والتي تتميز بثروات طبيعية تغطيها عن فرض الضرائب. إن الأهمية التي تتصف بها الضريبة تدفعنا إلى محاولة معالجة مختلف جوانب الضريبة، حتى تتمكن من إعطاء صورة عامة لها، إلا أنّ اعتبار النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لخلقها الحكومة وتتطلع إليها الشعوب، وذلك كونه يمثل خلاصة المادية للجهود الاقتصادية في المجتمع كلما زاد اهتمام الحكومة بالمورد الثاني، أي الضريبة اعتبارها من دعائم النظام المالي. إذا تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية لأنها تمثل أداة منظمة لتمويل برامج ومشاريع، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بمجوعة من العوامل الجوهرية في مجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطويره كتوفير مؤسسات ذات كفاءة عالية، الأمن والاستقرار لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

ومنـه نطـرح الإشـكالية التاليـة: هـل توجـد علاقـة تكامـل مشـترك بـين الضـرائب مباشرة والضرائب الغير مباشرة والناتج الداخلي الخام الجزائري؟

ولتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية وهي:

- هـل يمكـن أن تكـون هنـاك علاقـة تـوازن فـي المـدى الطويـل بـين الضـرائب مباشـرة والضرائب الغير مباشرة والناتج الداخلي الخام؟
- هل هناك علاقة سببية بين متغيرات محل دراسة؟
- ما طبيعة هذه العلاقة السببية؟

وقبل الإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات التـي نراهـا مناسبة:

- هناك علاقة توازنيـة طويلـة المدى بين كل من الضـرائب المباشرة والضـرائب الغير مباشرة والناتج الداخلي الخام.
- توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.
- نوعية العلاقة السببية أحاديـة الاتجـاه من ضـرائب مباشـرة وغيـر المباشـرة إلـى النـاتج الداخلي الخام.

وتعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع..
- الأهمية التي تتميز بها الضرائب، ومحاولة إبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمارات المحلية.
- محاولة تزويد القواعد والباحثين ببعض المعارف والمبادئ العلمية في الموضوع.
- إثراء المكتبة بمراجع تخص مجال الضرائب والاستثمار المحلي الجزائري.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في :

- إيجاد إجابة عن التسـاؤلات المطروحـة حـول دور الإصـلاحات الضـريبية فـي تشـجيع الاستثمارات المحلية بالجزائر.
- تحديد الأسباب الحقيقية التي دفعت بالدولة الجزائريـة إلـى اعتمـاد إصـلاحات ضـريبية شاملة.

ولقد تعرضنا خلال بحثنا هذا إلى صعوبات من بينها:

- عدم توفر معطيات الحقيقة في اقتصاد الجزائري.
- اختلاف المصادر المعلومات والمعطيات.
- قلة المصادر والمراجع وكذلك ضيق الوقت.

حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود البحث كما يلي:

- **البعد الموضوعي:** يتمثل في دراسة المفاهيم العامة حول الضريبة وإصلاح النظام الضريبي في الجزائر، ومدى مساهمة كل من الضريبة المباشرة والغير المباشرة في الناتج الوطني الخام.
- **البعد المكاني:** من خلال دراسة الإصلاحات الضريبية في الجزائر للفترة قبل الإصلاح من (1990/1970)، وبعد الإصلاح الضريبي (2015/1990)، وأهم التعديلات التي جاء بها هذا الإصلاح لنهوض بالاقتصاد الوطني.

المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بكل جوانب موضوع دراستنا، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للبحث، فالمنهج الوصفي كان من خلال وصف الضريبية والإصلاحات الضريبية في الجزائر، والمنهج التحليلي كان في تحليل الإصلاحات الضريبية لإبراز أثرها على النمو الاقتصادي الوطني، كما اتبعنا المنهج تاريخي في دراسة من خلال هيكلة النظام الضريبي قبل إصلاحات 1990، وبعد الإصلاحات ابتداءا من 1990 إلى غاية 2015 .

الدراسات السابقة للموضوع:

كثيرة هي ومتعددة الدراسات التي عالجت موضوع الضرائب والنمو في الجزائر من أهم المواضيع الدراسة، ولعل أهم هذه الدراسات يتمثل في التالي:

1. **دراسة الآغا مراد جابر، مشرف علي فاطن الونداوي** (2005) بعنوان: " أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة حالة السودان"، من بين أهم النتائج

التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نظام الضرائب في السودان لم يفلح في تحقيق نتائج ايجابية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

2. **دراسة (*Unlukaplan*)** (2010)، التي تهدف إلى اختبار أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي لتركيا للفترة (1968-2006)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم معنوية معلمات الضرائب غير المباشرة، كما أظهرت النتائج أن الضرائب المباشرة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.
3. **دراسة سعود موسى الطيب** (2013) بعنوان:" أثر الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1976 إلى 2010)"، حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين ضريبة الدخل والأرباح والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة تبادلية الاتجاه، ذلك أن ضريبة الدخل و الأرباح هي التي تسبب الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب ضريبة الدخل والأرباح، كما أظهرت النتائج أن ضريبة الدخل و الأرباح تؤثر إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي.
4. **دراسة د/عبد العظيم سليمان إبراهيم المهل وآخرون** (2014) بعنوان:" أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة حالة السودان (1980-2012)"، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، كما أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وضرورة التركيز على جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية.
5. **دراسة أ/قجاتي عبد الحميد، د/سي محمد كمال** (2017) بعنوان:" هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات- دراسة حالة الجزائر (1992-2015)"، قد توصلت الدراسة إلى أن المفاضلة بين هيكل الجباية العادية يرجع لصالح الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة، كون أن الدراسة أوجدت أثر إيجابي للضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي

خـارج المحروقـات، فـي حـين أن معلمـة الرسـم علـى القيمـة المضـافة، وإن جـاءت إحصـائيا معنويـة إلا أن أثرهـا كـان سـالب وبمرونـة كبيـرة نسـبيا مقارنـة بالضـرائب المباشرة، مما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنـة بباقي مكونـات الهيكل الضريبي في الجزائر.

6. **دراسـة عفيـف عبـد الحميـد**: بعنـوان:" فعاليـة السياسـة الضـريبية فـي تحقيـق التنميـة المستدامة- دراسة حالة الجزائر خـلال الفتـرة (2001-2012)"، تنـاولـت هذه المـذكرة مـدى نجاعـة سياسـة الضـريبية فـي تحقيق مختلـف أبعـاد التنميـة المستدامة، سـواء مـن حيـث فعاليتهـا فـي تمويـل الخزينـة العامـة للدولـة أو مسـاهمتها فـي تحقيـق البعـدين الاقتصـادي والاجتماعي، بإضافة إلى فعاليتها فـي الحد من التلـوث وتحقيق الإيـرادات لتمويل الأنشطة.

واقتداء بضوابط المنهج المستخدم قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: حيث جاء تحت عنوان: **مدخل إلى الضريبة**، تناولنا فيه دراسة الضريبة من حيث المفاهيم (تعريف، خصائص وأنواع الضرائب)، والأسس الضريبية وأنواعها، وكذا التنظيم الفني لها وواقع الإصلاح الضريبي (من أسباب وأهداف التي جعلت الحكومة تقوم بهذا الإصلاح).
- **الفصل الثاني**: يحث نطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، ذلك من خلال إعطاء بعض التعاريف، وصولا إلى موقف المدارس الاقتصادية من فكرة النمو الاقتصادي، وهذا من خلال عرض بعض النظريات والأفكار الاقتصادية، المفسرة لنماذج النمو الاقتصادي بهدف فهم الأسس النظرية المقترحة لفهم طبيعة النمو الاقتصادي
- **أما الفصل الثالث**: فتطرقنا فيه إلى أدوات تحليل السلاسل الزمنية (تعريف السلسلة الزمنية ومركبتها واختبار معنوية المعاملات اختبار ديكي فولر، اختبار فيليبس وبيرون و***KPSS***)، بإضافة إلى ذلك التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتحليل تطور الإيرادات الجباية العادية بالنسبة (ض.م) و(ص.غ.م) و(***PIB***).

الفصل الأول

مدخل عام حول الضريبة

تمهيد:

تشكل الضرائب الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي لجهاز الحكومي خصوصا بما تمثله من أداة التنظيم المسار المالي في الدولة، فهي تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة الحديثة، إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة تختلف أثرها باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة

المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها

1- مفهوم الضريبة:

- من الناحية اللغوية:" إنها واحدة من الضرائب التي تؤخذ من الأرصاد والجزئية".
- من الناحية الاصطلاحية:" هي عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من الثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص 'وذلك بغرض تحقيق النفع العام وهي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة".

يضيف بعض العلماء إلى هذا التعريف قولهم:" أنها مبلغ الذي تفرضه الدولة وتقطعه بصورة مباشرة وذلك بغية تمييز الضريبة عن الإجراءات النقدية التي تؤدى- كما في حال تخفيض قيمة العملة إلى الاقتطاع غير المباشر من ثروات الأشخاص".

ويذكر آخرون في تعريف الضريبة:" أنها التكليف الذي تفرضه الدولة على الناس لأجل حاجاتها المبرمة ووفاء ديونها".

كما يضيف آخرون:" إن الضريبة تجنى أيضا في سبيل تدخل الدولة فقط"[1].

2- خصائص الضريبة:

ثمة أركان سبعة تبرز الخصائص الرئيسية للضريبة، وهي على النحو التالي[2]:

- إن الضريبة المعاصرة هي أداء نقدي لا عيني.
- إن الضريبة تفرض وتستأدى بصورة جبرية.
- إن الضريبة تقتطع وتجبى بدون مقابل.
- إن الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام.
- إن الضريبة تفرض تعبيرا عن سياسة الدولة التدخلية.
- إن الضريبة تفرض وفقا لقدرة المكلف على الدفع.
- إن الضريبة تجنى بصورة نهائية.

---

[1]- فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص49.

[2]- المرجع نفسه، ص50.

المطلب الثاني: مبادئ الضريبة وأنواعها

1- مبادئ الضريبة:

مبادئ **آدم سميث** للضريبة هي:

أ. **مبدأ العدالة**: حسب **آدم سميث** يجب أن يشترك رعايا الدولة في نفقات الحكومة. كل بحسب الإمكان تبعا لقدراته، أي بنسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة.

ب. **مبدأ اليقين**: يعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع، طريقته المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للممول ولأي شخص. والهدف من ذلك هو حماية الممول من التعسف وتعريفه بحجم التزاماته، ويتطلب هذا استقرار التشريع الضريبي وإبعاده عن التعديلات المستمرة التي تجعل الممول عاجزا عن تتبع هذه التعديلات[1].

ولكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم أمرين اثنين:

- أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة بحيث يفهمها عامة الناس دون عناء أو التباس.
- أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بما تقدره من ضرائب وما يتفرع عنها من قرارات ولوائح وتعليمات[2].

ج. **مبدأ الاقتصاد في النفقة**: ويكون ذلك بتطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة تخرج من الممول بأقل مبالغ ممكنة، زيادة على ما يدخل الخزينة العمومية، وهذا بتفضيل الضرائب التي لا تتطلب أعباء كبيرة في تحصيلها[2].

د. **مبدأ الملائمة في الدفع**: ومضمون هده القاعدة وجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلائم مع ظروف الممولين الشخصية؛ وعلى الأخص فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته، ومن هده الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم

---

[1]- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط/1، 2001، ص:37-40..

[2]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د/ط، د/س، ص125..

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:40-41.

المنقولة، وقد نجم عن تلك القاعدة (قاعدة الحجز عند المنبع)؛ وهي إحدى القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب[1].

2- أنواع الضرائب:

أ. من حيث نقل العبء الضريبي:

- ضريبة مباشرة: وهي تورد إلى خزينة الدولة من قبل المكلف بها قانونا بمعنى أن العبء الضريبي يتحمله المكلف بها مثلا: الضريبة على الدخل الإجمالي.
- ضرائب غير المباشرة: هي عكس الضرائب المباشرة كون أن العبء الضريبي فيها ينتقل من المكلفين بها قانونا إلى المستهلك الأخير. وأبرز مثال على ذلك الرسم على القيمة المضافة، إذ أن البائع يحمل الرسم في تكلفة البيع التي تساوي[2]:

تكلفة البيع = ثمن الشراء + مختلف المصاريف الواجب تحميلها + الرسم على القيمة المضافة

ب. من حيث المادة الخاضعة: إن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور الانتماء لهؤلاء الأشخاص، وتعرف هذه الضريبة في النظام الإسلامي الجزية التي يدفعها أشخاص مقيمين.

- ضرائب على الأشخاص: إن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور، حيث تدفع من الأشخاص مقسمين في إقليم معين، كما تدفع حسب الانتماء لهؤلاء الأشخاص، وتعرف هذه الضريبة في النظام الإسلامي بـ **الجزية** التي يدفعها الأشخاص المقيمين.
- ضرائب على الأموال: أساس هذه الضريبة هو ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير يملك دخل أو راتب، المال أو كلاهما وبالتالي فان أساس فرض الضريبة هو الدخل والمال.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص126.

[2]- دكار عمر، المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل على ضوء النظام المالي والمحاسبي والمعيار 12، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ؛تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة (2010-2011)، ص7.

ج. **من حيث الواقعية المنشئة للضريبة**: واقعية تملك رأس المال بمعنى انتقال رأس المال من شخص لأخر يترتب عن تكليف ضريبي، مثل انتقال المال من المالك إلى الوارث.

- واقعة الإنتاج: إن المادة الأولية التي تخضع إلى تعديلات وتحويلات على الإنتاج.
- واقعة الاستهلاك: إن التكليف الضريبي الناتج عن واقعة الاستهلاك مجسد في مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة وعلى رأسها الرسم على القيمة المضافة.
- واقعية تصنيف الدخل: بمجرد تحقيق دخل معين بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي يجعله خاضع للتكليف الضريبي، فإن كان شخص طبيعي بمجرد تحقيق أجر، إذن: إن عاملا أو دخل سنوي إذا كان صاحب النشاط أو إذا كان شخص معنوي بمجرد تحقيق الأرباح.

د. **من حيث المصدر:**

- نظام الضريبة المتعددة: في هذا النظام لكل نشاط ضريبة خاصة به، ونتيجة لهذا نجد أن أنواع مختلفة ومتعددة باختلاف وتعدد النشاط[1].
- نظام الضريبة الوحيدة: وتجميع كل الأنشطة مهما كان نوعها: تجارية، صناعية، فلاحية، مالية...الخ، وإخضاعها إلى الضريبة الوحيدة كضريبة على الدخل الإجمالي.

ه. **من حيث السعر**:

- الضرائب النسبية: إن الضريبة النسبية تتمثل في ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يقرض نسبة واحدة على مجموع المداخيل فمثلا: الضرائب الإقطاعية نجد هناك علاقة طردية بين الدخل والمعدل فكلما زاد الدخل زاد المعدل المطبق.تفرض هذه الضرائب وتتزايد بتزايد الوعاء الضريبي، وهذا الأسلوب هو الأكثر اختيار، وهناك أشكال مختلفة:
  - التصاعدية بالطبقات: ترتبط بالموالين تصاعديا نسبة الثروة والدخل نفرض الضريبة بنسبة تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء.
  - التصاعدية بالشرائح: يتم تقييم دخل كل ممول على حدا إلى عدة أقسام أو شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة[2].

---

[1]- دكار عمر، مرجع سابق، ص8..
[2]- المرجع نفسه، ص9.

المطلب الثالث: الأسس القانونية للضريبة

عملت النظرية العامة للضريبة في إيجاد نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها، ويمكن إرجاع المحاولات إلى تيارين كبيرين كل منهما تابع إلى فترة تاريخية معينة[1].

1- نظرية العقد المالي:

سادت هده النظرية في القرنين الثامن والتاسع عشر، وتقوم على مبدأ أن الضريبة ذات طبيعة تعاقدية؛ أي إن أساسها القانوني في العقد، فأصحاب هذه النظرية يرون أن مسألة فرض الضريبة تعود إلى وجود علاقة تعاقدية بين الدولة والأفراد، تلتزم الدولة بموجب هدا العقد بتقديم خدمة للأفراد وبالمقابل يلتزم الأفراد بتسديد مبلغ مالي يمثل الضريبة.

ورغم اتفاق أصحاب هده النظرية على أن الضريبة هي عبارة عن عقد ضمني بين الدولة والأفراد، إلا أنهم اختلفوا في تفسير طبيعة هدا العقد؛ فمنهم من يرى بأنه عقد بيع، ومنهم يرى بأنه عقد إيجار، ومنهم من يرى بأنه عقد تأمين، في حين يرى بعض آخر أنه عقد شراكة.

أ. **عقد بيع أو إيجار الخدمات**: هي أن الضريبة يدفعها الأفراد لقاء ما تقدمه الدولة لهم من أعمال وخدمات، ويعتبر **ميرانيو** و**آدم سميث** من المفكرين الذين نادوا بفكرة الضريبة عقد خدمات أو إيجار بين الدولة والأفراد، فينتج عن هذه العلاقة أن تكون الضريبة المدفوعة من طرف الأفراد مساوية للخدمات المتقدمة لهم، كما يحق للدولة التوسع في فرض الضريبة على الأفراد الأكثر انتفاعا من الخدمات المتقدمة لهم.

ب. **عقد تأمين**: هي أن الضريبة يدفعها الأفراد للدولة مقابل التأمين على حياتهم لضمان لهم حياة، ولقد تصوّر المفكر **(Emil De Gurardin)** بوجود عقد تأمين الدولة بمقتضاه بتأمين المواطنين من مختلف الأخطار التي يتعرضون لها مقابل سدادهم الضريبة باعتبارها قسط تأمين.

[1]- محمد عباس محرزي، مدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر الجزائر، ص15

ج. **عقد شراكة**: اعتبر المفكر (**Thers**) المجتمع في مؤلفه عن الملكية، بمثابة شركة يلزم عقد تأسيسها كل شريك فيها بالإسهام في تحمل أعبائها، حيث يرى **تير** أن الدولة عبارة عن شركة إنتاج كبرى وأن لكل شريك عمل محدد يقوم به ويتحمل نفقات خاصة في سبيله، وإلى جانب هده النفقات هناك نفقات عامة يؤديها مجلس إدارة الشركة (السلطة التنفيذية) تحقق منفعة جميع الشركاء. لدا لابد من مساهمتهم في تميلهم، وهي الضريبة المفروضة عليهم[1].

2- نظرية التضامن الاجتماعي (*La Solidarité Sociale*):

ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن المواطن يسلم بضرورة وجود الدولة لأسباب أساسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصلحته وإشباع احتياجاته، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه، كل بحسب مقدرته التكليفية (المالية) كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العمومية لكافة المواطنين بلا استثناء، وبغض النظر عن مدى إسهامهم في تحمل الأعباء العامة وأكثر من ذلك فمن الممكن استفادة بعض الأفراد بالخدمات العمومية، رغم عدم دفعهم الضرائب أو بدفع مبالغ زهيدة كذوي الدخول المحدودة، وعدم انتفاع البعض الآخر بهده الخدمات رغم دفعهم ضرائب كالمواطنين المقيمين في الخارج.

بالإضافة إلى ما ذكرناه؛ فإن نظرية التضامن الاجتماعي مرتبطة بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها، ومن ثمة إلزامهم وإجبارهم على أداء الضريبة، وهدا ما يفسر إلزام الأجنبي المقيم في الدولة (إقامة عادية أو مستمرة) بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة ودفع الضريبة المفروضة عليهم.

من خلال مجمل الأفكار التي قمنا بذكرها؛ يتضح أن نظرية التضامن الاجتماعي تمثل السند القانوني، الذي ترتكز عليه الدولة لبسط سلطتها فيما يخص فرض الضريبة على المقيمين على إقليمها من مواطنين وأجانب[2].

---

[1]- وشان أحمد، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة (2017/2016)، ص10.

[2]- محمد عباس محرزي، مدخل إلى الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص:18-19.

المطلب الرابع: أهداف الضريبة وآثارها

1- أهداف الضريبة:

أ. **الهدف المالي:** حسب النظرية الكلاسكية، فإن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير اقتصادي. إن هذا المفهوم الذي يحصر دور الضريبة في تغذية صناديق الخزينة العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فهي تصنف بالحياد أمام هذه الميادين.

ب. **الهدف الاقتصادي**: يمكن للضريبة أن تحدث أثرا اقتصاديا عاما أو أثرا انتقائيا حسب القطاعات الاقتصادية، ففيما يخص الاقتصادي العام يمكن أن تعتبر أن الضريبة يمكن أن توجه الامتصاص الفائض من القدرة الشرائية إلى محاربة التضخم.

ج. **الهدف الاجتماعي:** الذي يمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، وعلى سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب[1].

إضافة إلى ذلك؛

- الحد من بعض العادات السيئة وغير المرغوبة في المجتمع: مثل التدخين والمشروبات والمخدرات، وتلجأ الدولة عادة لفرض ضرائب عالية على هذا النوع من الأعمال للحد من انتشارها.
- معالجة أزمة السكن: يمكن أن تكون الضريبة وسيلة لحل مشاكل الإسكان، من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لمدة زمنية محددة.

[1]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:198-201.

- توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدول الراغبة بتحديد النسل، وبالتالي عدد السكان تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل، والمعدل يزداد عدد أفراد الأسرة أولا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعشية من الضريبة[1].

2- آثار الضريبة:

أ. **تأثيرها على الاقتصاد الوطني:** من الصعب تحديد أثار اقتصادية تحديدا دقيقا، نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية وتأثيرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض. ومن هنا نستعرض أثار الضريبة كل من: الاستهلاك، الادخار، الإنتاج، توزيع الدخل، الأسعار، الاستثمار.

ب. **أثر الضريبة على الاستهلاك**: نؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع وخدمات[2].

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.

ج. **أثر الضريبة على الادخار**: فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري. من هنا تجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف ونوع معيشة، والحالة الاقتصادية عموما، ومدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة[3].

---

[1]- هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2014، ص:111-112.

[2]- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1982، ص225

[3]- المرجع نفسه، ص225.

د. **أثر الضريبة على الإنتاج:** بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، وهذا من شانه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.

ه. **أثر الضريبة على توزيع الدخل**: قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية و مستوى الادخار. من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول[1].

و. **أثر الضريبة على الأسعار**: الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.

ز. **أثر الضريبة على الاستثمار:** تستخدم الضريبة للتأثير على الاستثمار باعتباره أداة لتحقيق النمو بتخفيض الضريبة أو إلغائها ومن إعفاءات ضريبية لهذا الغرض، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعا يوجه الممولون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كما تستخدم

[1]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001، ص223.

الضريبة كأداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.

المطلب الخامس: الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأنواعها

أولا: الضريبة المباشرة

1- مفهومها:

يمكن تعريف الضريبة المباشرة بأنها:" تلك الضريبة التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من دخل ورأس المال"[1].

2- أنواعها:

أ. **الضريبة على الدخل:** نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة، فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا كما يمكن أن يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة، وكل مصدر من هذه المصادر يدخر يطلق عليه الدخل النوعي أو الفرعي، ومجموع الدخول التي يحصل عليها الفرد من المصادر المختلفة تعرف بالدخل الكلي.

ب. **الضريبة على رأس المال:** يقصد برأس المال من وجهة نظر الضريبة مجموع الأموال العقارية والمنقولة، المادية والمعنوية، والقابلة للتقويم نقدا، والتي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، سواء كانت مدرة لدخل نقدي أو عيني[2].

ثانيا: الضريبة غير المباشرة

1- مفهومها:

هي الضريبة التي يدفعها المكلف (الممول) مؤقتا ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو

---

[1]- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛ سنة (2004-2005)، ص:198

[2]- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سنة (2006/2005)، ص:16-17.

استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، فهي تفرض على وقائع تمثل إنفاقا أو تداولا لعناصر الثروة[1].

2- أنواعها:

أ. **الضرائب على الاستهلاك:** ويطلق عليها بالنفقات الجارية؛ وهو بديل الدخل كقاعدة للضريبة، وتفرض هذه الضريبة على الفرد بمناسبة حدوث واقعة الاستهلاك أو الإنفاق، وتنقسم بدورها:

- **ضريبة خاصة:** في هذه الحالة تفرض ضريبة الاستهلاك على مجموعة معينة من السلع والخدمات مثل: البنزين- السجائر- العطور- السينما- المنسوجات...
- **ضرائب عامة على المبيعات:** تفرض هذه الضريبة على جميع السلع في حالة بيعها أو تداولها، وهي تعتبر ضريبة تراكمية نظرا لكونها تفرض عند كل مرحلة من تداول السلع لتفرض مثلا عند بيع من المنتج إلى تاجر الجملة، ومرة ثانية عند بيع من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ومن تاجر التجزئة إلى المستهلك الأخير.

ب. **الضريبة على التداول:** وهي ضريبة تفرض على انتقال ثروة وعقارات من شخص لأخر، ومن أمثلتها:

- **الضريبة على التسجيل**: تفرض هذه الضريبة عند إثبات واقعة انتقال الملكية لشخص لأخر.
- **الضريبة الطابع**: وهي ضريبة التي تفرض على عملية التداول الأموال وانتقالها لشخص لأخر[2].

[1]- علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص198.
[2]- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص18

المطلب السادس: مزايا وعيوب كل من الضريبة المباشرة وغير المباشرة والفرق بينهما

1- المزايا والعيوب:

أ. مزايا وعيوب الضريبة المباشرة[1]:

جدول رقم (1): يبين مزايا وعيوب الضريبة المباشرة

المزايا	العيوب
انتظامها وثباتها النسبي	النقص في مرونتها
سهولة رفع سعرها	تعدد إجراءات جبايتها
استجابتها لقاعدة الملائمة	محدودية المكلفين بها
استجابتها لاعتبارات العدالة	ثقل عبئها على المكلفين

ب. مزايا وعيوب الضريبة غير المباشرة[2]:

جدول رقم (2): يبين مزايا وعيوب الضريبة غير المباشرة

المزايا	العيوب
سهولة دفعها	سرعة تأثرها بالانكماش الاقتصاد
استمرارية تحصيلها	تعدد إجراءاتها وشكلياتها
مرونة تحصيلها	عدم تناسبها مع القدرة التكليفية

2- الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

يرتكز النظام الجبائي الجزائري وبصفة خاصة على نوعين هامين من الضرائب، وهما الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة الأمر الذي يجعل التفرقة بينهما يرتكز أساسا على أهمية الرسم، وبصفة عامة تعتبر الضريبة مباشرة حين يتولى المدين نفسه إيداع المبلغ الضريبي على مجموع المداخيل ضريبة مباشرة على اعتبار أن المدين بها يتولى دفعها وتسديدها بصفته الشخصية كل سنة، نتيجة قيام مصالح الضرائب بتحرير جداول اسمية تبين بوضوح المبلغ لكل عملية فرض الضريبة.

---

[1]- علي زغدود، مرجع سابق، ص13

[2]- المرجع نفسه، ص17.

وعلى خلاف ذلك نجد أن الضريبة غير المباشرة تحصل من قبل الشخص لا يعتبر مدينا حقيقيا بها بل أوكلت له الدولة مهمة جمعها لحسابها، والتفرقة هنا جد جوهرية بين شخص مكلف بتحصيلها، وبين دافعها الحقيقي وبنفس هذه الصورة عموما في جمع نوع الاستهلاك في عين المكان، عن طريق تعيين عدد ضئيل من الأشخاص التي تصبح مسؤولة عن دفع وتسديد الرسوم المقبوضة عن جميع الأشخاص التي تولت التعامل معها بالبيع[1].

[1]- واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة (2012/2011)، ص40.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وخصائصه

1- مفهوم النظام الضريبي:

أ. **المفهوم الواسع**:" النظام الضريبي هو مجموعة العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية التي تؤدي إلى كيان (أو وجود) ضريبي معين، وهذا الأخير يمثل الواجهة الحسية للنظام فهو يختلف من دول متقدمة اقتصاديا عن دول مختلفة"[1].

ب. **المفهوم الضيق**: النظام الضريبي يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل[2].

2- خصائصه:

يتميز النظام الضريبي بخصائص تواكب وبصفة فعالة انتقال الاقتصاد الجزائري من حالة الاقتصاد الموجه إلى حالة اقتصاد السوق، حيث اعتمد على الخصائص التالية:

أ. **التحاور المكلف والإدارة الجبائية**: تحتوي على التصريحات التي تفرضها الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى تقديم الطعون. لذا نجد التحاور بين المكلف والإدارة الضريبة يتم من خلاله حساب مبلغ الضريبة التي يستوجب دفعها، وبهذا التحاور يتم تصحيح وضعيته غير القانونية ويحق للمكلف الرد والتغيير في التصريحات، حيث يعتبر هذا التجاوز الذي يقوم بين المكلف والإدارة الجبائية أهم رابط لمعالجة المشاكل القائمة بينهما.

ب. **تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه**: أعطى المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه بمجرد الحصول على نماذج التصاريح من طرف الإدارة الضريبية يقوم بملئها وإعادتها إلى الإدارة، إلا أن هذه التقارير والتصاريح تكون في أغلب الأحيان واقعية مما يؤدي حتما بالإدارة الضريبة إلى فحصها، بحيث لا تعتبر الحرية

---

[1]- يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص19.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان شكري، رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص323.

الممنوحة للمكلف بالتصريح برقم أعماله حرية مطلقة وإنما مقيدة بتبريرات من أجل أن تكون التصريحات ذو مصداقية وواقعية.

ج. **حق الإدارة الضريبية في الرقابة**: تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من أجل تجنب أنواع الغش والتهرب، غير أن القانون منع الإدارة الجبائية من الاطلاع أو مراقبة التصريحات المعدلة بدون إعلام المكلف أو المصالح الأخرى بالسر المهني.

المطلب الثاني: عناصر النظام الضريبي

1. **السياسة الضريبة:** فالسياسة الضريبية تؤدي دورا هاما في مجال تحقيق الأهداف المجتمع , حيث تشكل مع غيرها من السياسات الاقتصادية عوامل تأثير على مجرى النشاط الاقتصادي مما يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.
2. **التشريع الضريبي:** تترجم وتصاغ مبادئ وقواعد السياسة الضريبية على شكل قوانين تسمى التشريع الضريبي الذي يتناول الجانب التطبيقي والعلمي للضرائب، حيث تحرص أغلب الدول في العصر الحديث على عدم فرض أو إلغاء ضريبة إلا بنص قانوني يصدر عن السلطات التشريعية في هذه الدول.
3. **الإدارة الضريبية:** تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية الحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الإتقان وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

المطلب الثالث: بنية النظام الضريبي

1- الضريبة على الدخل الإجمالي (*IRG*):

لقد تم إنشاء هذه الضريبة نتيجة للنقائص والعيوب التي كانت موجودة في نظام الضريبة المتعددة والضريبة التكميلية على الدخل، ولقد أدخلت هذه الضريبة ابتداءا من قانون المالية لسنة 1992.

[1]- سراج محمد غلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 3، 2013، ص:165-166.

أ. **مفهومها**: تنص المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"[1].

يحدد الدخل الخاضع للضريبة أو الدخل الصافي بعد جمع كل المداخيل الصافية لإيرادات السابقة الذكر مع الإشارة أن الدخل الصافي لكل إيراد يحسب بعد الطرح من الدخل الإجمالي كل المصاريف أو النفقات المتعلقة بالنشاط من شروط محددة قانونا[2].

ب. **مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:** يخضع لها الشخص الطبيعي الذي له موطن اعتيادي في الجزائر ومصادر دخله من الجزائر، أعضاء الشركات الأشخاص، شركاء في شركات المدينة المهنية، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة فيها، وأعضاء الشركات المدينة الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي.

أما الإعفاءات الممنوحة في هذا المجال نجد الأشخاص الذي لا يتعدى دخلهم الصافي السنوي عن (120000دج)، وكذلك السفراء والدبلوماسيين الأجانب عندما يمنح بلدانهم نفس الامتيازات للسفراء والدبلوماسيين الجزائريين.

ج. **أساليب حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:** الدخل الخاضع للضريبة يتمثل في صافي الدخل الإجمالي السنوي الذي يحققه المكلف الطبيعي بعد طرح مختلف التكاليف والتخفيضات المسموح بها، أي تطرح الأعباء القابلة للخصم، بعد تحديد الوعاء يتم حسابه وفقا لسلم تصاعدي مقسم حسب شرائح الدخل (هذا السلم غير ثابت ويتغير وفق ترتيبات ضريبية تصدر في قانون المالية مبني على المعطيات اقتصادية واجتماعية تراعيها الحكومة)[3].

---

[1]- حجار مبروكة؛ مرجع سابق، ص63.

[2]- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، سنة (2015/2014)، ص8.

[3]- المرجع نفسه، ص9.

جدول رقم (03): يبين أساليب حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

المعدل المطبق	شرائح الدخل الخاضع للضريبة دج
لا تتجاوز 120000 دج	%0
(من 120001 دج إلى 360000 دج)	%20
(من 360001 دج إلى 1440000 دج)	%30
أكثر من 1440000 دج	%35

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سنة 2015.

2- الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*):

أ. **مفهومها:** تأسست الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر بموجب القانون (90/36) المؤرخ في 1990/12/31؛ المتضمن قانون المالية لسنة 1991، حيث نصت المادة (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:" تؤسس الضريبة السنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة (136)، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات، وقد جاءت هذه الضريبة لتراجع النقائص التي سبقت مع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارب من خلال تطبيقها على جميع الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي دون التمييز بين الشركات وتمكنيها من تحقيق هدفين:

- إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.
- تحقيق العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه الشركات وتمكنيها من تحقيق النمو[1].

ب. **مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*):** تنقسم الشركات الخاضعة على أرباح الشركات إلى قسمين: **القسم الأول:** خاضع لهذه الضريبة بصفة إجبارية، و**القسم الثاني:** فيخضع لها بصفة اختيارية.

[1]- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2002، ص35.

- الشركات التي تخضع بصفة إجبارية للضريبة على أرباح الشركات: فنحصرها فيما يلي:
  - كل الشركات مهما كان شكلها وعرضها باستثناء: شركات الأشخاص والمساهمين بمفهوم القانون التجاري الجزائري إلا إذا اختارت الخضوع لهذه الضريبة، شريطة أن يكون هذا الاختيار لا رجعة فيه مدى حياة الشركة، ويجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة (151) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
  - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري.
  - الشركات المدنية غير المكونة على شكل شركات الأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
  - المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
  - كما تخضع لهذه الضريبة الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة (138)، وكذا الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة (12) من قانون الضرائب المباشرة.
- الشركات التي تخضع اختياريا للضريبة على الأرباح الشركات: فهي تلك الشركات التي تعتبر خاضعة أصلا للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا إذا اختارت بصفة إرادية للخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب عليها تقديم طلب الاختيار إلى إدارة الضرائب ويعتبر هذا القرار نهائيا تخضع له الشركة المعنية مدى الحياة وتتمثل هذه الشركات أساسا في الشركات التضامن، وكذا الشركات التوصية البسيطة[1].

[1]- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة (2014-2015)، ص58-60.

ج. **أساليب حساب الضريبة على أرباح الشركات:** تتمثل الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في النتيجة المحققة من مختلف الأنشطة هذا على أساس مسك محاسبة قانونية منتظمة بعد خصم التكاليف القابلة للخصم غلى نسبة محددة[1]:

- النسبة العادية (25%)، أما الأرباح المحققة من القطاعات الإنتاجية حددت بـ (19%).
- النسبة المنخفضة (12%) و(5%) والمطبقة على الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المحددة في القانون.
- نسبة الاقتطاع من المصدر (24%) وتتمثل في مداخيل الشركات الأجنبية غير المقيمة بالجزائر.

أما الوعاء الخاضع للضريبة على الأرباح الشركات يتمثل في مداخيل الشركات يتمثل في النتيجة الجبائية[2]:

النتيجة الجبائية = نتيجة المحاسبة – الأعباء القابلة للحسم + الأعباء غير القابلة للحسم

3- الرسم على القيمة المضافة (*TVA*):

أ. **مفهومها:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة على الاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر[3]. إن العمليات الخاضعة لهدا الرسم مصنفة إلى مختلف عمليات البيع والإعمال العقارية والخدمات التي تنجز عرضيا أو اعتياديا والتي تتم بشكل قانوني أو مادي نظير مقابل نقدي أو عيني أو على الحساب مع عمليات الاستيراد باستثناء وجود إعفاءات خاصة لبعض السلع المصنفة. أما المكلفين الخاضعين كما ورد في المادة (04) من قانون الرسم على رقم الأعمال هم المنتجون الدين يمارسون نشاطهم بصفة رئيسية أو ثانوية مع تجار الجملة، وكذلك الشركات الفرعية التي لها تبعية لإدارة الشركة الأم[4].

---

[1]- ناصر مراد، مرجع سابق، ص35.
[2]- سميرة بوعكاز، مرجع سابق، ص10.
[3]- وزارة المالية، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، منشورات الساحل، الجزائر، 2002، ص11
[4]- سميرة بوعكاز، مرجع سابق، ص12.

أسست هذه الضريبة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، والتي جاءت لتعويض نظام الرسم على رقم الأعمال، الذي كان سائدا من قبل، والمتمثل في ضريبيتين هما:

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج

(***Taxe Unique Globale la production*: *TUGPS***)

- الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات

(***Taxe Unique Globale sur la prestation de service*: *TUGPS***)

وذلك نتيجة المشاكل التي تعرض لها النظام، الذي كان لا يتلائم مع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر[1].

ب. مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة (*TVA*): هناك عمليات تخضع وجوبا الرسم على القيمة المضافة وأخرى تخضع اختياريا لهذا الرسم:

- العمليات الخاضعة وجوبا للرسم على القيمة المضافة: تشمل كل العمليات ذات الطابع الصناعي والحرفي والتجاري وتتمثل أساسا في:
  - المبيعات والاستلامات التي يقوم بها المنتجون .
  - الأشغال العقارية.
  - المبيعات والتسليمات على حالها الأصلي، من منتوجات وبضائع خاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفق الشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.
  - المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.
  - التسليمات لأنفسهم (العمليات التثبيت للقيم المنقولة التي بها الخاضعون، بالإضافة إلى أملاك غير المثبتة احتياجاتهم الخاصة أو استثماراتهم المختلفة).
  - عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمة والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.
  - بيوع العقارات والمحلات التجارية وعمليات الوساطة بها.
  - العمليات المحققة والمحلات التجارية وعمليات الوساطة بها .

[1]- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص71..

- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهن الحرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيين والشركات[1].
- باستثناء العمليات ذات الطابع الطبي والبيطري.
- الحفلات والألعاب ومختلف أنواع التسليات.
- الخدمات المتعلقة بالهاتف والتلكس التي تؤديها مصالح البريد والمواصلات .
- عمليات البيع التي تمارسها المساحات الكبرى.
- العمليات من قبل البنوك وشركات التأمين.

- العمليات الخاضعة اختياريا للرسم على القيمة المضافة: يمنح الاختيار لأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم، اعتبارا لقيامهم تسليمات موجهة.
  - للتصدير.
  - للشركات البترولية.
  - للخاضعين الآخرين بدفع هذه الرسم.
  - المؤسسات التي تستفيد من نظام المشتريات بالإعفاء[2].

ج. **حساب الرسم على القيمة المضافة:** يتم حساب الرسم على القيمة المضافة شهريا أو فصليا وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- نحسب الرسم المستحق على المبيعات ، بضرب المعدل المناسب في رقم الأعمال خارج الرسم.
- نستخرج الرسم القابل للخصم لمختلف المشتريات المحققة، مع احترام المواعيد الزمنية المحددة.
- حساب الرسم على القيمة المضافة الواجب دفعه، وذلك بالفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للخصم على المشتريات، وفي هذا الإطار توجد ثلاثة حالات لذلك الفرق هي:

---

[1]- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص72..
[2]- المرجع نفسه، ص73..

- قيمة الرسم المستحق أكبر من قيمة الرسم القابل للخصم: وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة دفع مبلغ الرسم الواجب دفعه في أجل أقصاه العشرين من الشهر الموالي.
- قيمة الرسم المستحق يساوي قيمة الرسم القابل للخصم: في هذه الحالة للمؤسسة حق اتجاه إدارة الضرائب لذلك فهي لا تدفع أي مبلغ، ويتم تسوية ذلك الحق عن طريق المقاصة للرسم المستحق على مبيعات الأشهر القادمة[1].

المطلب الرابع: مفهوم الإصلاح الضريبي

نقصد بالإصلاح الضريبي إدخال تغييرات نحو الأحسن، أي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة في النظام الجبائي السابق، من أجل الرفع من مردوده ومحاولة زيادة فعاليته لما يخدم الاقتصاد الوطني. وعليه كان من الضروري إدخال إصلاحات جبائية تمس مختلف مكوناته أمرا ضروريا، مما يتطلب إصلاح اقتصادي وسياسي والذي يقع عبئه على عاتق الدولة.

يتم تصميم الأنظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة. إلا أن معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف. وهذا ما يستدعي تغييره ومراجعته هذا ما يسمى **بالإصلاح الضريبي**.

- تعريف الإصلاح الضريبي:

يمكن تعريفه على أنه:" التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم يهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة".

فالإصلاح الضريبي الحقيقي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية الخاصة بكل بلد.

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه:" مجموعة التغيرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها".

[1]- حجار مبروكة، مرجع سابق، ص73.

ولا يعني الإصلاح بحال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة[1].

المطلب الخامس: واقع الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 1992، تعتبر امتدادا للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية الشاملة، خاصة حيث أصبح النظام الضريبي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسب عدم ملائمته للمعطيات الاقتصادية الجديدة خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد الوطني من اقتصاد موجه غلى سوق الحر.

أولا: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتعرف على الأسباب التي دفعت للقيام بالإصلاحات الضريبية وأهداف هذه الإصلاحات.

1- أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر:

إن أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الجبائي القديم ، وتتمثل العيوب التي شكلت سببا للقيام بالإصلاحات الضريبية في ما يلي:

أ. **ضعف الجهاز الإداري**: أن النقص في المعلومات والبيانات المالية تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري[2]، القائم على تنظيم الضرائب وتحصيلها، مما يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي علاوة على الفساد الإداري.

ب. **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي**: لقد واجهت المؤسسة نظاما ضريبيا معقدا، وذلك نتيجة لتنوع الضرائب وتعدد معدلاتها بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه، مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:249

[2]- عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص31

ج. **نظام الضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة وارتفاع الضغط الضريبي:** لقد أصبح النظام الضريبي القديم غير ملائم ولا يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الوطن وأمام المعطيات الجديدة للسوق[1].

بالإضافة إلى عدم مرونة النظام الجبائي القديم ، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي[2].

د. **ثقل العبء الضريبي:** إن المؤسسات الجزائرية كانت تعاني من ارتفاع وطأة الضرائب على أرباح الشركات. ويعتبر العبء الضريبي جد ثقيل على المؤسسة بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة، كما انه يمثل أحد عوامل الرئيسية التي ساهمت في عدم التوازن المالي للمؤسسة.

ه. **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار الخاص**: بالرغم من صدور العديد من القوانين الاستثمار الخاص خلال فترة التي سبقت إصلاحات 1992م، والتي كانت موجهة أساسا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سياسة التحفيز الجبائي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويعود هذا الفشل إلى أسباب عدة أهمها الإجراءات التعجيزية للقطاع الخاص التي جاءت بها القوانين المتتالية في الفترة الممتدة (1963- 1991). إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية الغير الملائمة آنذاك[2].

و. **ضعف العدالة الضريبية**: يتميز النظام الضريبي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية ويتضح فيما يلي:

- إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى، ويترتب على ذلك اختلاف إمكانية التهرب الضريبي بحيث المداخيل الخاضعة لطريقة

---

[1]- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الجزائري لفترة (1988-1995)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص4.

[2]- شريف محمد، سياسة الجبائية ودروها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص158.

[2]- قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2008)، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، الجزائر، 2008، ص93

الاقتطاع من المصدر تنعدم فيها فرص التهرب الضريبي بعكس المداخيل الأخرى التي تبقى لها إمكانية التهرب الضريبي قائمة.

- إن اختلاف مواعيد تحصيل الضريبة للمكلفين قد تشكل إجحافا في حق بعض المكلفين.
- إن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، علما أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل فهو يفرض بنفس النسبة على جميع مستويات الدخل ويترتب على ذلك إجحافا في حق الدخول الضعيفة.
- اختلاف المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية والاشتراكية تستفيد من مزايا هامة على عكس المؤسسات الخاصة[1].

إضافة لما سبق، فمن النقاط السلبية التي كانت سببا في اللجوء لإصلاحات الضريبية في الجزائر هي الاعتماد على الجباية البترولية وازدياد حجم الجباية الخارجية. فالجباية البترولية تتحكم فيها عوامل خارجية، مما يعكس سلبا على مرودية النظام الجبائي إذا ما كانت هناك مؤثرات سلبية.

2- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

من خلال ما سجلته اللجنة الوطنية لإصلاح الجبائي في تقريرها النهائي : إن الإصلاحات الضريبية لا تهدف إلا لشيء واحد هو إرساء نظام جبائي فعال ومبني على ضرائب سهلة النسب، ومقبولة اجتماعيا والتي يمكن أن تجلب قدرا كافيا من المداخيل وتكرس مبدأ العدالة الضريبية[2]. وكذا توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضرائب.

من أجل ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي والتي نعرضها فيما يلي:

أ. **إرساء نظام جبائي بسيط ومستقر**: حيث لتحقيق نظام جبائي مستقر في تشريعاته يهدف إلى نزع التعقيد والغموض الذي ميزه من خلال الفترة السابقة وإعادة المبادئ

(1)- Athman Kandilt, théorie fiscal et développement, Alger, SNED, 1970, P200.
(2)- Rapport finale de la commission national de l'évaluation du système fiscal Algérien, CNESFA, 1987, P24.

الأساسية لهيكل النظام الجبائي بما يترتب عليه من شفافية ووضوح، تنعكس إيجابا على المكلفين بالضريبة وعلى الإدارة الجبائية بحد ذاتها.

ب. **تخفيف العبء الضريبي:** أن تخفيف العبء الضريبي يحفز المؤسسة بمزاولة وتوسيع نشاطها ، كما أنه يشجع تكوين مؤسسات جديدة، من أجل ذلك اتخذت أول إجراءات تسمح بتخفيف ومرونة العبء الضريبي لصالح المؤسسة.

ج. **إدارة ضريبة فعالة:** إن شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته، لذلك فمن الأهداف الهامة لإصلاح الضريبي تحقيق إدارة فعالة من خلال رفع عدد الموظفين بالجهاز الضريبي وإنشاء مدرسة وطنية للضرائب، تعميم استعمال الإعلام الآلي وإزالة البيروقراطية وكل العراقيل الموجودة داخل إدارة الضرائب مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بإدارة الضرائب، بالإضافة إلى تنظيم أبواب مفتوحة على الضرائب كل سنة للتقرب من المواطن.

د. **تحقيق العدالة للضرائب**: يسعى النظام الضريبي الجديد إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي، وذلك من خلال ما يلي[1]:

- التمييز بين الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية وإخضاع كل طرف منها لمعاملة ضريبية خاصة.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضريبة لتكون عامل من عوامل التحكم في التضخم، والتوسع باستعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، علما أن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية، حيث أنها تراعي مستويات الدخل.
- مراعاة المقدرة التكلفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين الاعتبار لظروفه الشخصية وكذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.

ه. **توجيه النشاط الاقتصادي**: وذلك من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي، وتشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على زيادة الاستثمار، عن طريق منح

[1]- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، منشورات بغدادي، الجزائر، 2003، ص:40-41

الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء وأستعمل بعض التقنيات المحفزة على عملية الاستثمار وتوسيع المشاريع, وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية.
- توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها وذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- تشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على مبادرة الاستثمار وذلك بفضل التسهيلات والتحفيزات الجبائية.
- تحقيق النمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الأجنبي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها[1].
- زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، وجعلها تغطي نفقات التسيير.

ثانيا: أهم إصلاحات الضريبية في الجزائر:

لقد شهد النظام الضريبي عدة تعديلات منذ الاستقلال خاصة بعد 1992م، تمثلت في القيام بعملية تغيير جذرية على جميع الهياكل القاعدية للنظام وسياسة الضريبية التي كانت تعتمدها السلطات الجزائرية، وذلك من خلال استبدال التشريعات الجبائية القديمة بتشريعات جبائية حديثة، وكذا تنظيم الإدارة الجبائية لضمان تحقيق المشروع الإصلاحي، فشملت هذه الإصلاحات أساسا في الإصلاح الإدارة الجبائية، التشريع الضريبي والجباية البترولية.

1- إصلاح الإدارة الضريبية:

مما لاشك فيه أن السياسة الضريبية المثل لأي مجتمع تكمن في مستوى الكفاءة إدارته الضريبية، فكم من دولة من الدول النامية ألقت اللوم على نظامها الضريبي فعقدت مؤتمرات وأدارت المناقشات لتعديل النظام الضريبي، ثم اكتشفت بعد ذلك أن العيب الأساسي لا يكمن في النظام الضريبي بقدر ما يمكن في الإدارة النظام الضريبي.

[1]- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، جامعة البلدية، الجزائر، 2003، ص3.

أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تطوير الإدارة هي[1]:

أ. **التنظيم الإدارة الضريبية:** عمد المشرع الجزائري من خلال إصلاحات 1992م إلى إعادة التنظيم الإداري وهيكلة الإدارة بالنسبة لمصالحه الداخلية والخارجية، حيث استفادت كل ولاية من مديرية الضرائب المستقلة التابعة لها، وأصبح لكل مديرية ولائية مديريات فرعية تسهر على خدمة المواطنين. كما وقد تم تزويد المراكز الضريبية بأجهزة إلكترونية حديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدمتها.

ب. **مراكز الضرائب:** فقد أعلنت كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001، بحيث تختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، حيث تهدف مراكز الضرائب التوحيد وتجميع تعامل الضريبي لنفس المكلف، العمل على تحسين استقبال المكلفين بإنشاء مصلحة إعلام استقبال المكلفين.

ج. **مفتشية الضرائب**: قبل سنة 1994 كانت المفتشيات على المستوى الوطني مقسمة حسب اختصاصاتها إلى مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية الضرائب الغير المباشرة، غير أن هذا التقسيم خلق عدة مشاكل أثرت على المكلف لأنه مضطر إلى تقديم تصريحاته، هذه الصعوبات وأخرى أدت إلى قرار اتخذته وزارة المالية، بتوحيد المفتشيات الضرائب المختلطة سنة 1994.

د. **المديرية العامة والمديريات التابعة لها**: تعتبر الإدارة الضريبية من حيث تنظيمها الإقليمي موحدة، بحيث توجد المديرية العامة تحت غطاء وزارة المالية تتبعها ستة (6) مديريات جهوية وتتبع كل مديرية جهوية مديرية ولائية.

ه. **مديرية المؤسسات الكبرى** : تمثل هذه المديرية الشباك الوحيد للمؤسسات البترولية والأجنبية، والتي يزيد رقم أعمالها عن (100 مليون دج)، وتشكل المكان الذي يتم فيه التصريح ودفع الضرائب الرئيسية وتسيير الملفات الضريبية من حيث الإعلام، والوعاء، التحصيل، والرقابة، حيث تهدف هذه المديرية إلى ضبط تفعيل الجباية

[1]- حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على النمو الاقتصادي، دراسة حالة شركة الجزائر للمياه، قسنطينة، الجزائر، سنة (2002/2001)، ص21-22.

البترولية والجباية المحروقات وتبسيط الإجراءات الضريبية والتخصيص في تسيير ورقابة على الملفات للشركات البترولية وشبه البترولية.

2- الإصلاح التشريعي الضريبي:

تعتبر إصلاحات 1991م الأكثر شمولا من الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي منذ الاستقلال، حيث أن إصلاحات 1991 ارتكزت على الجباية البترولية وتضمنت العناصر التالية[1]:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل ضريبة على القيمة المضافة.
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص باختيار ضريبة واحدة على الدخل، وهي الضريبة على الدخل الإجمالي .
- الفصل بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الأشخاص الطبيعيين.

فالإصلاح الضريبي لم يأت دفعة واحدة وإنما سجلنا تعديلات كثيرة بعد إصلاح 1992، ومنه إحداث الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الأشخاص الطبيعيون والرسم على القيمة المضافة.

أ. **الضريبة على الدخل الإجمالي (*IRG*):** جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي معدلات المتعددة التي كان مفروضا في السابق على المداخيل، حيث اشتمل نظام الضرائب النوعية على:

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والشركات الأشخاص .
- الضريبة على الأرباح غير التجارية.
- الضريبة على مداخيل الديون، والودائع والكفالات.
- الضريبة على الرواتب والأجور.
- الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الأملاك المبنية وغير المبينة.
- الضريبة التكميلية على الدخل.
- المساهمة الوحيدة الفلاحية.

[1]- حنان شلغوم، مرجع سابق، ص28.

ب. الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*): جاءت هذه الضريبة لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة وذلك من خلال أنها:

- تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويون، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويون في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيون في شكل معدل تصاعدي
- تطبق دون تمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

ج. الرسم على القيمة المضافة (*TVA*): حلت هذه الضريبة محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، وذلك بموجب قانون المالية 1991م[1].

فالقيمة المضافة من وجهة فقهاء الضرائب هي عبارة عن ضريبة تفرض على الإنتاج في كافة مراحله وتتمثل في الزيادة قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وهي ضريبة على قيمة مساهمة الشروع في العملية الإنتاجية.

ويهدف المشرع من إدخال هذا الرسم إلى:

- توسيع القاعدة الضريبية وجعلها تمس كل طبقات الضريبة.
- زيادة إيرادات الجباية العادية .
- توسيع مجال تطبيق الرسم وتحديد قاعدة ضريبية جديدة.
- تخفيض معدلات الضريبة.

[1]- قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل قرارات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، سنة (2009/2008)، ص151.

3- إصلاح الجباية البترولية:

تلعب عائدات المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، حيث تحتل الجباية البترولية مكانة هامة في هيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1986-1994) نسبة (46%).

فالإصلاح الضريبي يراجع نظام الجباية البترولية لكونها ترتبط بالانخفاض والارتفاع في أسعار البترول، حيث عرفت الجباية البترولية إصلاحيين: الأول في سنة 1983، والثاني في سنة 1986م، ويتمثلان في فيما يلي[1]:

أ. **الإتاوات**: تطبق هذه الإتاوات على إنتاج المحروقات السائلة والغازية وتقييم على أساس سعر مرجعي.

ب. الضرائب على الناتج: ويمكن أن نميز حالتين:

- الضريبة على نتائج نشاطات النقل والتمييع الذي تحسب بمعدل الضريبة على أرباح الشركات...
- الضريبة المباشرة البترولية على نتائج نشاط الإنتاج والمحسوبية بمعدل (85%) بعد خصم أعباء الهياكل والإتاوة.

ثالثا: ترقية فعالية الإصلاحات الضريبية في الجزائر

قصد تحسين فعالية الإصلاحات الضريبية نضع الاقتراحات التالية[2]:

- رغم تخفيف العبء الضريبي على المكلف من خلال تخفيض معظم المعدلات الضريبية إلا أن ذلك غير كافي بحيث يجب أن تسند طريقة تحديد المعدلات الضريبة على دراسات ميدانية حتى تعكس واقع المجتمع الجزائري.
- ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.
- إصلاح شامل للإدارة الضريبة وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي.

---

[1]- حنان شلغوم، مرجع سابق، ص34.

[2]- واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، دراسة حالة قباضة ولاية الوادي، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة ورقلة، سنة (2012/2011)، ص34.

رغم التعديلات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري إلا أننا نعتقد وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعديل والتي تشمل فيما يلي:

- إعادة صياغة السلم المتصاعد الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي بشكل يقترب من العدالة الضريبية.
- إلغاء التأخير الشهري لاسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل على مشتريات البضائع والخدمات.
- إعادة النظر في التنظيم نظام الإقطاع من المصدر وتوسيع مجال تطبيقه.
- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إدارة سياسية قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الضريبة هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المهمة، وآلية مساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التوجيه الأمثل للموارد المالية وتحقيق الأهداف المجتمع، كما أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية.

فأي نظام ضريبي يبين باعتباره أداة وسيلة حديثة، يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويكون له هدف معين، يسعى لتحقيقه وذلك باستخدام مختلف أنواع الضرائب المناسبة لكل مشكلة اقتصادية أو اجتماعية، والسلبيات التي تميّز بها النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاحات.

وفي الأخير استخلصنا من خلال هذا الفصل أن الإصلاح الضريبي اقتضته التحولات الاقتصادية في العالم، والاتجاه العالمي نحو إصلاح الأنظمة الضريبية المرتكز أساسا على توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد معدل الضريبة، وتبسيط النظام الضريبي.

الفصل الثاني

مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

حاولنا من خلال مباحث هذه الفصل ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النمو والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى بعض النظريات المفسرة لذلك، وطرق تقدير قياس النمو الاقتصادي، حيث يمكن اعتبار هذا الأخير ترجمة لمختلف السياسات المطبقة من طرف دولة ما، إذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات.

إنّ النظريات الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو، مع سعي الدولة إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أداءها الاقتصادي.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو إلى عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج **هارود دومار**، التحليل الكينزي، ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت عملية أهمية دور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في التاريخ القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما.

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية، وفي التشريعات والأنظمة، ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة **هيكس** (***Hicks***) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة.

كما يفرق (***Chumpeter***) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في حالة مستقرة بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في أمد الطويل، والذي يحدث من خلال زيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.

ويؤكد البروفسور (***Bonne***) بأن التنمية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأشكاله

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة المتقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في النسل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشات الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (***Gross Domestic Product: GDP***)، أو الدخل الوطني الإجمالي (***Gross National Incomet: GNI***)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

ويقصد به كذلك حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في المعدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد النتاج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى، مما يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، فرغم

---

[1]- روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة، تر: هاشم متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط/2، 1979، ص9.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، جامعة الإسكندرية، 2000، ص51.

الزيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا ، كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقة لا نقدية فقط. إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المد الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها[1].

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولا: إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل النمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق المعدل السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، كذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها، الاهتمام بمعالجة تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر. وعليه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو الدخل الوطني ـ معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتبار أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي (17.5%) من عدد سكان العالم.

ثانيا: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام لأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل؛ كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد

[1]- قاسم قادة، عبان شهرزاد، الآثار الطويلة القصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص16.

على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل، وليست آنية مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب.

ما أدى إلى إقبال الدول على شراء زاد معها دخل الدول المعينة بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع و الرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي أثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير[1]، أو بمعنى أخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكونولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد

[1]- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها؟، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/1، 2005، ص59.

الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وقدرات الحجم الكبير[1].

2- أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما النمو الموسع (***La Croissance Intensive***)، والنمو المكثف (***La Croissance Extensive***)، حيث يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية لاقتصاد الوطني (رأي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة)، وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصادها على عوامل عدة منها:

- مدى توافر القوى العاملة ذات كفاءة ومعدل العائد المفروض.
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- القدرات الإدارية والتكنولوجية.
- كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة
- قدرات السكان التنظيمية[2].

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي[3]:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

---

[1]- كداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بلقايد بتلمسان، سنة (2013/2012)، ص17.

[2]- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار للاقتصاد الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، سنة (2017/2016)، ص29.

[3]- إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 278.

من معادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل زيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد الإنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد الطبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري للإنتاج السلع الرأسمالية المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات وغيرها. أي أنّ تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي وعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار، وهي:

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات وغيرها، والبشرية يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4- معدل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتج أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

5- العوامل البيئية:

النمو الاقتصادي في بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل

[1]- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص183.

متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، والاستقرار السياسي.

6- التخصص والإنتاج الواسع:

هو الذي دعا إليه **آدم سميث (Adam Smith)** في كتابه (ثروة الأمم) سنة 1776م، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية والمهارة العامل يرجع إلى تقسيم إلى العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي هذا، وهناك محددات أخرى لم نذكرها كسياسة المالية والنقدية.

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

1- فوائد النمو الاقتصادي:

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أنّ نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه؟

من أهم فوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- التخفيف من مشكلة البطالة .

2- أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي:

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلى في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها. بإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، هذا ما

يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل[1].

- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات وازدحام المدن.
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية..., ويرجع السبب في ذلك إلى أن علمية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها ومتطلباتها

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين، وتزيد قدرات الاقتصاد القومي يصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل...، فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

ويشير **جاولت** أن مفهوم التنمية يحتوي قيم رئيسية (مكونات رئيسية)، وهي[2]:

- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم، مأكل، علاج، مسكن)، وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.
- احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
- الحرية وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين، بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وأرائهم مع حقهم في الاختيار.

---

[1]- عبد المطلب عيد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص472.

[2]- ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص:29..

2- أهمية التنمية الاقتصادية:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص العمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- زيادة الدخل القومي.

3- متطلبات التنمية الاقتصادية:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومة الأزمة.
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار الأمني.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين، وهذا الأخير يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية، حيث إن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية المجتمع للتغيير نحو التنمية الاقتصادية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك باشتراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغيير نحو التنمية الاقتصادية[1].

[1]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، دار الراية للنشر والتوزيع، ط/1، 2015، ص:62-63

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

جدول رقم (04): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
* يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها أحداث تغيير هيكلي للمجتمع. * يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. * لا يتهم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. * لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	* عملية مقصودة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد. * تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها. * تهتم بزيادة المتوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة لطبقة الفقيرة. * تهتم بمصدر الزيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها، والأوضاع التي ميزتها إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وطريقة تحقيقه، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، فقد تركزت نظرتهم في الأفكار التالية:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح، فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف نظرة المعاصرين التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي وإداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاتهم.

1- آدم سميث:

تمثل أراء (**A. Smith**) بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر (**Smith**) بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، ومن أكبر مساهمته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (***Division of Labour***) والتخصيص (***Specialization***)، وتحقق مزايا عديدة من إجراء تقسيم العمل أهمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العلميات الناجمة.

ويؤكد **سميث** أن النمو الإنتاج المستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار (***Investment***) وتراكم رأس المال (***Capital Accumulation***)، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار؛ الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصص، ومن جهة أخرى فان حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد. كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر (**Smith**) أداة مهمة في توسيع السوق، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية (***Invisible Hand***)، التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية. وفي نظر (**Smith**) فإن ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

ويعتبر (***Smith***) أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

ويؤكد (***Smith***) أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال، وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فانه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال، وأن نموذج (***Smith***) للتنمية بحركة رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي، وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار. وافترض **سميث** أن كل الادخار يتم استثماره، وبهذا لا يمكن الحصول تراكم رأسمالي وتنمية بوجود ادخارات[1].

لذلك تكون دالة الإنتاج حسب **أدم سميث**: $y = f(K, L, N)$

حيث:

y: الإنتاج
K: رأس المال
L: العمل
N: الأرض

ويرى **أدم سميث** أن معدل النمو السنوي الناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة السابقة بالنسبة للزمن (***t***) كما يلي:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$ = معدل النمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$ = الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$ = الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dN}$ = الإنتاجية الحدية للأرض[2]

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للن شر، الأردن، ط/1، 2007، ص:57-58.
[2]- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر، سنة (2009-2010)، ص95

ويشير **آدم سميث** إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي، بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، ونلخص تصورات وأفكار ادم سميث في الشكل التالي[1]:

شكل رقم (01): تصورات **أدم سميث** حول النمو الاقتصادي

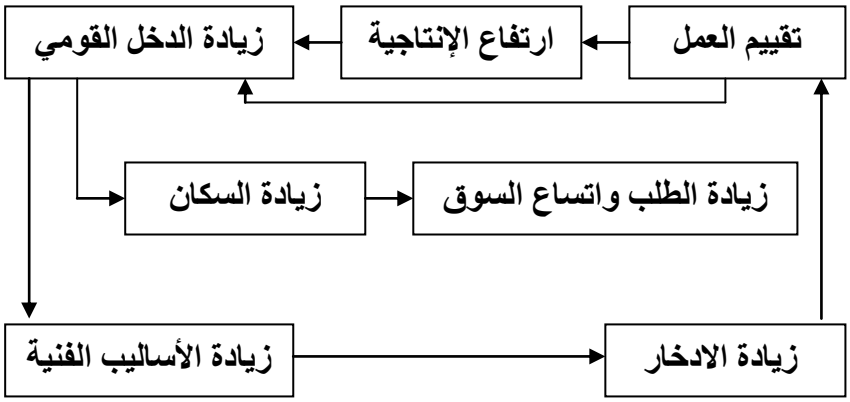

2- ديفيد ريكاردو (*David Ricardo*):

يرى **ريكاردو** أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (***Stationary***) بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند (***Ricardo***)، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي.

فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت لإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهذا من خلال

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص96

اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهذا ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فأنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة هنا ينشأ الريع أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين ، لأنهم يطلبون ثمن مقابل أرضهم الأكثر خصوبة .

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا أستخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي.

لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع توقف عملية النمو. إضافة إلى زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل.

وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخص تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي[1].

3- روبرت مالتوس (*Robert Malthus*):

إن أفكار أطروحات **مالثوس** ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر **مالثوس** الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص:58-59

الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض يخلق الطلب.

ويرى **مالثوس** بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك. وقد ركز **مالثوس** على ادخار ملاك وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح **مالثوس** في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وبخصوص نظرية **مالثوس** في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاها ثابتا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل النمو الغذاء، حيث يقول بأن السكان ينمو بمتوالية الهندسية (1، 2، 4، 8، 16) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1، 2، 3، 4). الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وتناقص عوائد الزراعية والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. ويؤكد **مالثوس** بأن نمو السكان يحبذ مساعي النمو الاقتصادي وأن النمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من معدل الدخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف،

ورغم أن التحليلات والاستنتاجات **مالثوس** تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه وبشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند **مالثوس** لم تتحقق على مستوى عالمي بسبب ظهور وسائل حديثة لسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن الإنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع **مالثوس** وأعلى من معدلات نمو السكان، وذلك بسب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض أن تناقص العوائد.

وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك[1].

تلخيص نموذج كلاسيكي في الدول التالية:

أ. دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T)$$

حيث:

O: الإنتاج (***Output***)
L: قوة العمل (***Labor Force***)
K: المتاح من الأرض- الموارد- (***Known Resources***)
Q: رأس المال (***Capital***)
T: التقدم الفني (***Technique***)

وقد تجاهل هذا النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وإن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص النتاج الكلي[2].

ب. مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار:

$$T = T(I)$$

ج. الاستثمار يتوقف على الأرباح:

$$I = dQ = I(R)$$

قد يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي (***I***) والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و(***R***) عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال)

د. الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي والعرض العمل:

$$R = R(T, L)$$

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص:59-60

[2]- عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص32

ه. حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور:

$$L = L(W)$$

و. الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

$$W = W(I)$$

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي أي:

$$O = R + W$$

أما الشرط التوازن في الأجل الطويل فيكون:

$$W = WL)$$

حيث أن (W) معدل الأجر الأدنى[1].

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

$$dR \Rightarrow dI \Rightarrow dQ \Rightarrow dT \Rightarrow dW \Rightarrow dL \Rightarrow dR$$

4- نظرية كارل ماركس:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع النمو الاقتصاد، فينما اعتقد **سميث** أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد **ريكاردو** أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع بالنسبة إلى **ماركس** فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة الفائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب (**Marx**):" تتحدد الأجور بالحد الأدنى للمستوى الكفاف ومع زيادة الكثافة الرأسمالية للتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة الرأسمال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون الفائض القيمة (الفرق بين كمية الإنتاج العامل والحد الأدنى للأجر العمل) كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال للاختفاء. مما يدفع الأجور إلى أعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما

[1]- عبلة عبد الحميد، مرجع سابق، ص33.

يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال إلى الاستهلاك كل المنتجات فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات **ماركس** بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جديدة لفهم الميكانزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع الإنتاجية العامل مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله **ماركس**[1].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر والحديث

لقد لعب تحليل النمو الاقتصادي دورا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث أنّ الاهتمام بمشاكل الاقتصاد، أدّى إلى ظهور مجموعة متكاملة من النظريات الاقتصادية، وصفية وتحليلية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

- مراحل النمو لـ(*Rostow*):

إنّ انتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كلّ الدّولة، وهذا ما اعتقده الاقتصادي الأمريكي في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) الذي يرى **(Rostow W. Walk)** وجود خمس مراحل أساسية[2]، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

---

[1]- كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص: 36-37

[2]- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص:265-266

شكل رقم (02): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

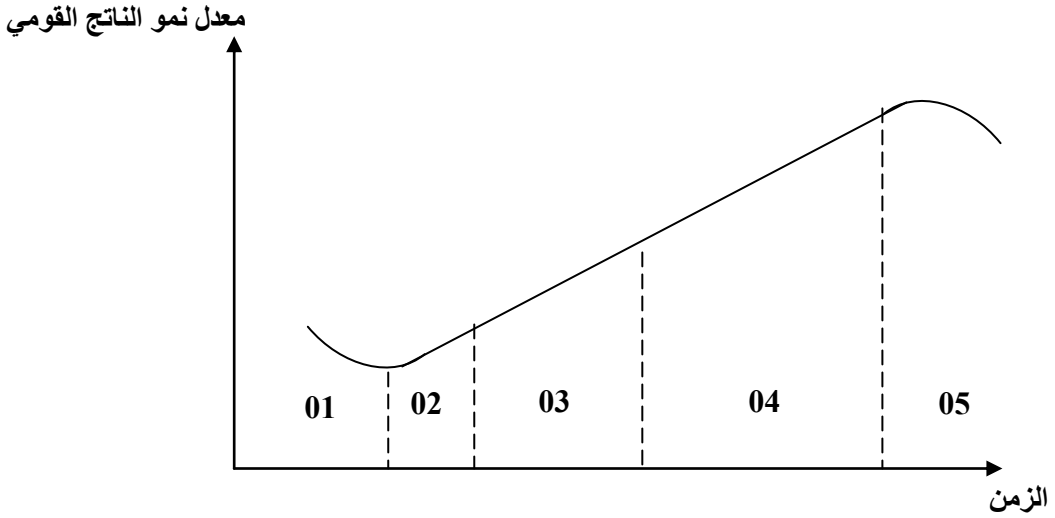

Source: Mare Nouchi, croissance, histoire économique, édition Dalloz, France, 1996, P66.

أ. **المجتمع التقليدي:** حيث تمسك بالتقاليد الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة يؤدي إلى الانخفاض إنتاجية الفرد وعدم قابليتها للزيادة.

ب. **مرحلة تواجد الشروط الأساسية للإقلاع النشاط الاقتصادي في علمية النمو الاقتصادي:** وهي مرحلة العبور والتغلب على الأنظمة التقليدية التي كانت تحول بينه وبين النمو الاقتصادي، وذلك يمكن الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي.

ج. **مرحلة الإقلاع**: وهي المرحلة التي يكون المجتمع قد تخطّى فيها جميع العقبات التقليدية، والمقاومة الملحة للنمو الاقتصادي المستمر وبذلك يصبح النشاط الاقتصادي قادرا على توليد استثماراته الخاصة، وبمعدلات مرتفعة كافية لجعل النمو الاقتصادي يدفع نفسه بنفسه.

د. **الاتجاه نحو النضج**: حيث النمو الاقتصادي المتواصل، وحيث يجري تطوير صناعات جديدة، ويقل الاعتماد على الواردات ويزيد الاتجاه نحو التصدير، ليصبح لدى المجتمعات القدرة على استيعاب وتطبيق ثمار التقدم العلمي بكفاءة متزايدة.

ه. **مرحلة الاستهلاك الواسع** : تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد إلى الإنتاج سلع استهلاكية بكميات كبيرة وعلى مستوى رفيع ومتطور، عندئذ يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الرقي والازدهار ويتميز المجتمع بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

إنّ التحليل مراحل النمو لم يلقى استجابة واسعة بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمية الاقتصادية، لأنه عندما نرغب في الربط بينه وبين المشاكل الخاصة بعمليات التنمية في المجتمعات النامية لا يساعد في حل هذه المشاكل.

إنّ النظرة الأولى على نظرية النمو هذه كونها مسألة لا تخرج عن أن تكون طريقا طويلا تسير فيه الدول لتصل وبشكل قاطع إلى مرحلة الاستهلاك الكبير، تحقيقا لما يعرف عند وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية، بينما ليست هناك حتمية مطلقة في الوصول المجتمعات الفقيرة إلى هذا المستوى[1].

2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث:

أ. **نموذج هارود/دومار (*Harrod-Domar*):** يعتبر هذا النموذج توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة أين يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح **هارود** السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز في الاستثمار (المعجل)، فما هو معدل النمو الدخل لكي يتساوى الادخار الاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟.

من جهة أخرى بحث **دومار** الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة لاستخدام الكامل[2].

---

[1]- عزت عبد الحميد البرعي، استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط/1، 2004، ص:68-70

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص74.

وقد ركز نموذج (**هارود/دومار**) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد أتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال، ويستند النموذج على عدد من الافتراضات[1]:

- ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل.
- الاقتصاد مغلق.
- أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا (***S***).
- أن معدل رأس المال الناتج (***K/Y***) يبقى ثابتا.
- أن المستوى العام لأسعار يبقى ثابتا
- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل والافتراض الأساسي للنموذج هو الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (***K***) المستثمر في وحدة إنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج (***ΔY/Y***) يعتمد على الميل الحدي للادخار (***Marginal Propensity to Save: MPS***)، ورمزها (***ΔS/ΔY***) وكذلك معامل رأس المال/الناتج (***Capital Output Ration***) ورمزها (***K/Y***) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$$

حيث أن (***S***) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار، أي: $S = I$

وبذلك فإن: $i = \frac{I}{Y}$

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص74.

حيث (***i***) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (***I***) هي التغير الذي يحصل في خزين رأس المال، أي أن: $I = \Delta K$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج (***Incremental Capital Output Ratio***)، أي أن: $\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = \frac{I}{\Delta Y}$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (***Y***) نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{K}$$

وعليه فإن معدل النمو في الإنتاج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{S}{K}$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج

S: معدل الادخار

K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج، والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا. ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)[1].

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص75-76.

ب. نموذج شومبيتر (*Schumpeter*): تأثر **شومبيتر** بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثرا أيضا بأفكار ما لتمس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار **شومبيتر** في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية) عام 1911، أهم أفكار كالأتي: أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات مقتطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شانها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

تقوم نظرية **شومبيتر** في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخريين، ولذا فإن النمو الاقتصادي عند **شومبيتر** يعتمد على عنصرين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة إمكانيات المادية الأزمة للابتكار والاختراع والمنافسة الكاملة، وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف **شومبيتر** هذه الحالة باسم التدقيق النقدي.

خصائص نظرية شومبيتر:

- **الابتكارات:** وفق لـ **شومبيتر** تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من المنتجات، وتشمل ابتكارات عديدة من عناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.
- **دور المبتكر:** خصص **شومبيتر** دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

- **دور الأرباح:** ووفقا لـ **شومبيتر** فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح[1].
- **العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار، وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

وذلك أنه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها، ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب ايجابية، وذلك لأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ونقص في عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية والحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات[2].

وفيما يلي نعرض نموذج **شومبيتر** في التنمية الاقتصادية:

- **دالة الإنتاج:**

$$O = f(L, K, Q, T)$$

- **المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:**

$$S = S(W, R, r)$$

- **الاستثمار يتكون من جزأين محفوز وتلقائي:**
  - حيث I_i استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح.
  - و I_a استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.
- **الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:**

---

[1]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، مرجع سابق، ص17.
[2]- المرجع نفسه، ص18.

$$I_i = I_i(R, r, Q)$$

- **الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم التكنولوجي:**

$$I_a = I_a(K, T)$$

- **التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين**[1]:

$$T = T(E)$$

$$K = K(E)$$

- **الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار المضاعف:**

$$O = M(I, S)$$

حيث ترمز **(M)** إلى المضاعف، وتعبر **(I, S)** عن الفجوة بين الاستثمار والادخار.

- **الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:**

$$W = W(I)$$

- **توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين**[2]:

$$X = X(R/W)$$

بناءا على ما سبق يبدأ **شومبيتر** تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمل الكاملة للاقتصاد في حالة التوازن الساكن، يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل الاستثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات. نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج.

تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشأة القديمة غير قادة على المنافسة المنشأة الجديدة ، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، ولا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات الجديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل،

[1]- عبلة عبد الحميد، مرجع سابق، ص36
[2]- المرجع نفسه، ص37

فالاستثمار والتوسع النشاط الاقتصادي، وكذلك وقد ميز **شومبيتر** بين نوعين من الاستثمار:

- الأول الاستثمار التلقائي (***Autonomous***) والذي يتحدد بعوامل المستقلة عن النشاط الاقتصادي.
- والثاني لاستثمار التابع (***Induced***) والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي.

فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم ، وفي هذا يقترب **شومبيتر** من التحليل الكلاسيكي المحدث، الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال ، والفائدة على رأس المال. أما الاستثمار التلقائي، فيعتبره **شومبيتر** المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد[1].

المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، ويتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطق تمكن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس للتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاثة طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

1- طريقة القيمة المضافة (*TVA*):

تعرف القيمة المضافة أنها:" ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج". أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسطية

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص70

حيث أن:

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة لاستهلاك النهائي، سواء من قبل العائدات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.
- المنتجات الوسطية: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل القطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسطية في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في الحساب الناتج داخلي الخام[1].

2- طريقة الدخل:

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصادي المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث: **الناتج الداخلي الخام** هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني= مجموع الأجور+ مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريوع

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص75.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الانفتاح يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني، والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الإنتاج الوطني الخام بسعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة+ قيمة الإهتلاك

3- طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف أخر هو البائع، حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل وبالتالي: فيما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (استهلاك)

I: يمثل الإنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G:إنفاق القطاع الحكومي

(X-M): يمثل الإنفاق القطاع الخارجي[1].

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص76

خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل يعتبر النمو مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وهذا يتضح من خلال العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا تمكن أهمية قياس النمو الاقتصادي. تتعلق بتوفر بيانات وإحصاءات، حيث يرى كل من **أدم سميث** أن النمو والإنتاج من المستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، أما **مالتوس** يؤكد بأنه لابد من أهمية الطلب بتحديد حجم الإنتاج، أما نموذج **هارود دومار** فقد توصل إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار له دورا رئيسيا في عملية النمو.

وفي الأخير لا يفهم النمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعد جزءا لا يتجزأ من البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب، كما أعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظاميين الاقتصادي والاجتماعي، والرقي بهما إلى الأحسن.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم والتحليل القياسي وتقدير النماذج الاقتصادية، بدءا بمفهوم السلسلة الزمنية؛ والتي تعتبر من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، ويعتمد هذا الأسلوب على تتبع معطيات خلال فترة زمنية ثم أوضحنا المفاهيم المتعلقة بالسلسلة الزمنية (التعريف، المركبات...).

إن فحص السلسلة الزمنية الأصلية باستخدام جذور الوحدة (***Unit Roots***) (اختبار **ديكي فولر**، اختبار **فيليبس بيرون**، ***KPSS***) واختبار التكامل المشترك (***Cointegration Test***) ثم العمل بنموذج (***Eviews 08***) وهو يعمل على إيجاد قيم وتحليل مالي والتنبؤ بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي، واختلاف التباين (***Heteroscdasticity***).

المبحث الأول: واقع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الجزائر

المطلب الأول: تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر قبل الإصلاح الضريبي

شكل رقم (03): يوضح تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر قبل الإصلاح الضريبي

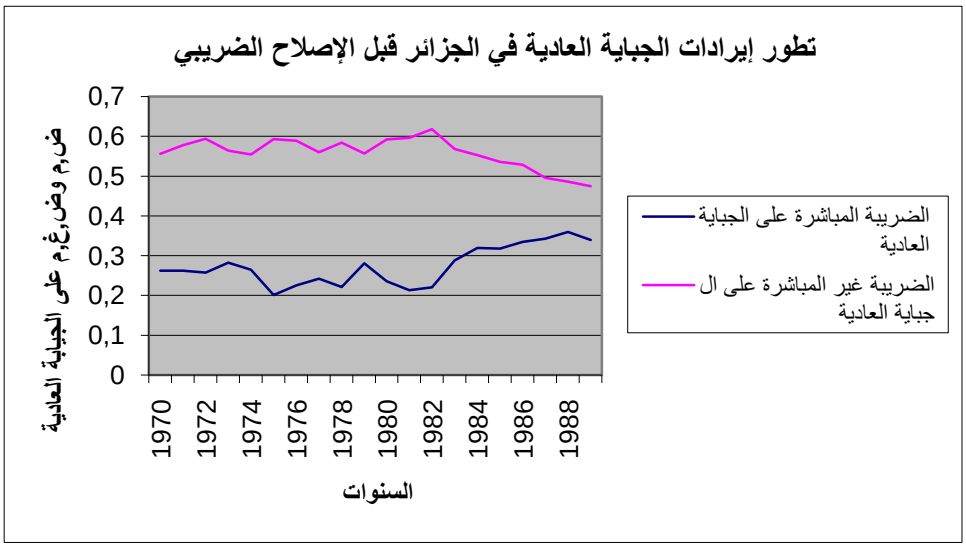

المصدر: من إعداد الطالب

تحليل:

قد عرفت نسبة الضرائب المباشرة والغير مباشرة على الجباية العادية قبل الإصلاح الضريبي في الجزائر ارتفاع وانخفاض في النسبة.

أ. **الضرائب المباشرة على الجباية العادية (قبل الإصلاح الضريبي: 1990/1970)**: نلاحظ تذبذب في سنة 1970، حيث كانت النسبة تساوي (26,20%)، وانخفضت سنة 1976 إلى أن أصبحت (22,54%) ثم ارتفعت سنة 1980 إلى (23,55%) وذلك لكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، مما نجم عنه عدم القدرة المؤسسات الوطنية منافسة المؤسسة الأجنبية، أي تدني الأرباح.

ب. **الضرائب غير المباشرة على الجباية العادية (قبل الإصلاح الضريبي: 1990/1970)**: يتبين لنا من خلال المنحنى تذبذب في النسبة، حيث نلاحظ في سنة

1975 نسبتها (59.27%) وارتفعت في سنة 1982 بنسبة (61.73%)، وفي سنة 1986 انخفضت إلى (52.85%) وذلك راجع عدم اهتمام ومحاسبة الأشخاص الخاضعون للضريبة أي التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر بعد الإصلاح الضريبي

شكل رقم (04): يوضح تطور الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر بعد الإصلاح الضريبي

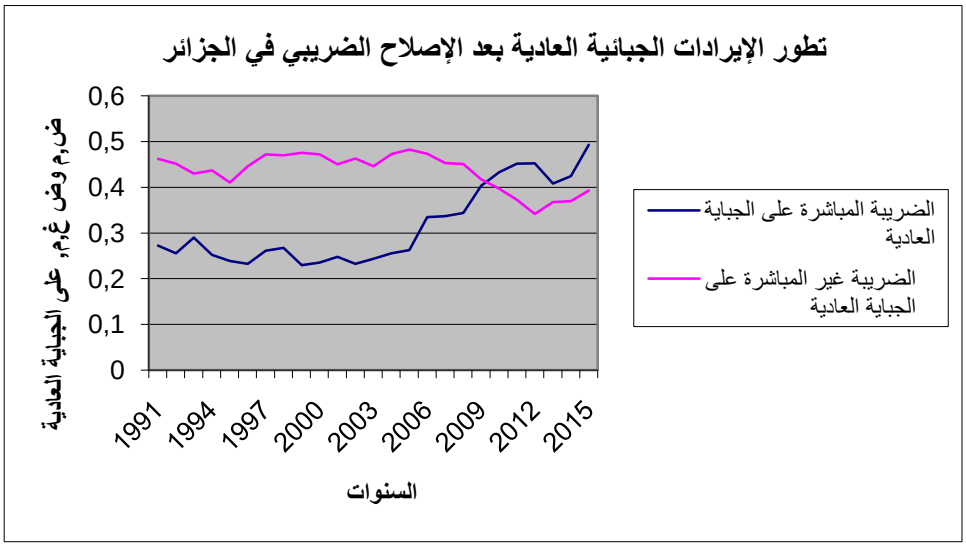

المصدر: من إعداد الطالب

تحليل:

- **الضريبة المباشرة وغير والمباشرة على الجباية العادية بعد الإصلاح الضريبي (بعد الإصلاح الضريبي: 2015/1991):**

نلاحظ تأرجح في نسبة هذه النسبة أي في سنة 1994 نلاحظ كانت نسبة (25.20%)، ومن ثمة في سنة 1990 كانت (22.93%) ثم ارتفعت إلى (33.46%) في سنة 2006، وذلك راجع لاهتمام الدولة بالضريبة، واعتبارها مورد من إيرادات العامة والعمل استخدام أساليب وطرق ذات نجاعة لتحصيل الضريبة.

المطلب الثالث: تطور الإيرادات الجبائية العادية على الناتج الداخلي الخام

شكل رقم (05): يوضح تطور الإيرادات الجبائية العادية على الناتج الداخلي الخام

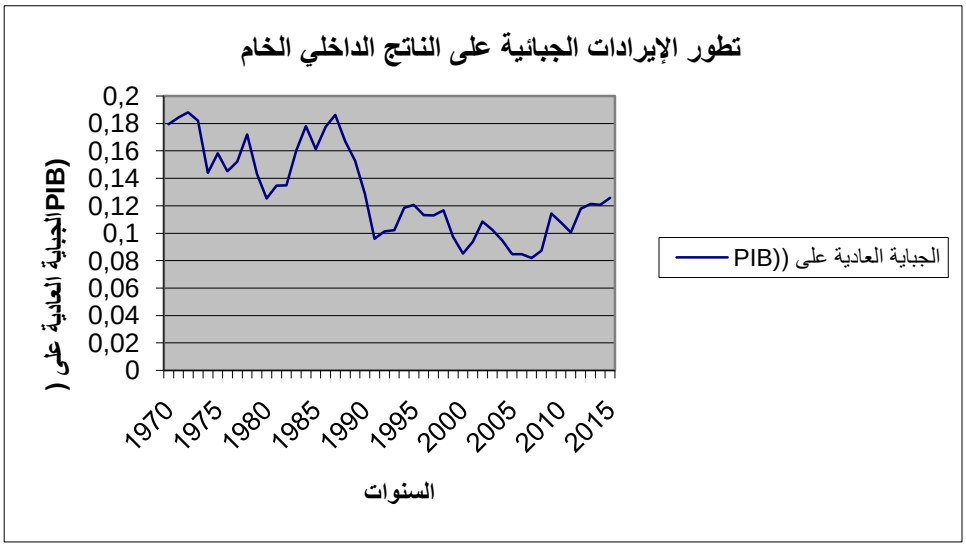

المصدر: من إعداد الطالب

تحليل

نلاحظ في منحنى جباية العادية على (***PIB***) أن تغير الجباية العادية بدلالة (***PIB***) قبل الإصلاح أن الفرو قات كبيرة من سنة إلى أخرى، وذلك راجع لعدم مساهمة الجباية العادية في الناتج الداخلي الخام، أي أن الدولة لم تعطي الاهتمام لتحصيل الضريبي.

أما بعد 1990 أي بعد الإصلاح؛ فالفروقات صغيرة نسبية نتيجة إحداث إصلاحات ضريبية واهتمام بها، وهذا مما أدى ارتفاعها نسبيا.

المبحث الثاني: أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الناتج الوطني الخام

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلسلة الزمنية

1- تحليل السلسلة الزمنية (*Time Series Analysis*):

لقد كان للتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثة دورا هاما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ، والحصول من خلالها على نتائج تساهم في اتخاذ قرارات الصائبة وتؤدي إلى التحليل المنطقي متغيرات والظواهر الاقتصادية وذلك يمكن من التحليل المنطقي متغيرات والظواهر الاقتصادية وذلك يمكن من تجانب أثار العكسية لتحليل السلسلة الزمنية بطرق غير دقيقة حيث تؤدي طرق انحدار تقليدية في حالات غياب الصفة الاستقرار السلاسل الزمنية إلى نتائج مظللة من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف (***Spurious Regression***) بالرغم من كون المعامل التحديد (R^2) عاليا ويرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غالبا باختلاف التباين وبصفة موسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس.

2- مفهوم السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية تعبر على تلك السلسلة من قيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون المتغير الزمن ***(T)*** متغيرا مستقلا تقابله قيمة بإحصائية مرتبطة (y_t)[1].

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية أنها:" عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة، مع مرور الزمن أو بمجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية (تفصيل تساوي فترات زمنية متلاحقة)[2].

3- مركبات السلاسل الزمنية[1]:

العنصر	تعريفها ومثال عليها	تمثيلها البياني

[1]- معتوق محمد، إحصاء الرياض ونماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2007، ص159.
[2]- أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء الطبعة الأولى، دار البداية لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص173.
[1]- أحمد عبد السميع طيبة، مرجع سابق، ص182.

مركبات اتجاه العام	وتمثل مشاهدات التي تأخذ منحنى متزايد مستمر مع البعض تدبدبات. **مثال**: ازدياد تحصيل بزيادة عدد ساعات الدراسة على أن هذا قد يتأثر بالتعب وقلة التركيز. وأفضل تقدير لها عن طريق معادلة خط انحدار قيمة الظاهرة ***X*** على الزمن ***Y*** $x=Ay+B$	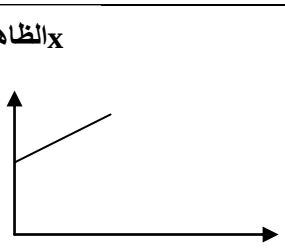 الاتجاه الذي تنمو السلسلة نحوه على المدى البعيد
مركبات دورة تغيير الدوري	المشاهدات التي تتكرر كل ربع أو خمس فترات الزمنية (فترة تغيير البيانات لمدة طويلة قد تزيد عن السنة) **مثال**: فترة الرخاء فترة الكساد (دور تغير للمشاهدات).	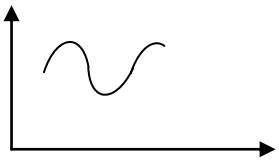
مركبة الفصيلة تغير الموسمي	التغيرات التي تظهر في الفصول، والفصول لقد تكون يومية أو شهرية (التغيرات المتشابهة ظاهرة للفصول المتناظرة).	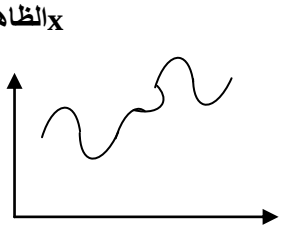
مركبة الخطأ وذبذبات - مركبة العشوائية - تغير العرضي	المشاهدات التي تتذبذب بشكل عشوائي ويستحيل تفسيرها. مركبة خاصة بما تبقى من العوامل أخرى التي يمكن أن تؤثر في سلسلة غير مركبات سالفة).	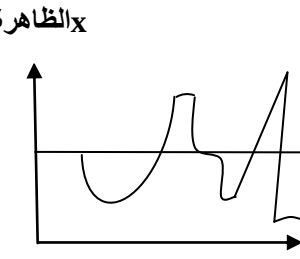 مركبة الخطأ والصواب

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: استقرار السلاسل الزمنية

1- تعريف السلسلة الزمنية المستقرة:

تعرف سلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان[1].

وبالمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام أو على مركبة فصلية[2]، ويعد شرط استقرار أساسياً في الدراسة والمعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في العمليات التنبؤ، والاستقرار هو منطق التحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة العامل التجديد (R^2) أو قيمة إحصائية.

وتعد السلسلة الزمنية (y_t) مستقرة (***Stationary***) إذا تحققت الخصائص:

- ثبات متوسط أو قيم عبر الزمن $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2$
- أن يكون **التغاير** (***Covariance***) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على فجوة زمنية (K) بين قيمتين (y_t) و(y_{t-1}) وليس على قيمة فعلية للزمن الذي يحسب عنه التغاير:

$$Cor(y_t - y_{t-k}) = E(y_t - \mu)(y_{t-k} - \mu) = y_k$$

حيث أن الوسط الحسابي (μ) والتباين (δ^2) والمعامل التغاير (y_k) ثوابت، من ذلك خلص (**Regina kaiser** and **Agustin Maravall**) إلى أن الاستقرارية من الناحية الإحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين.

1- اختبار الاستقرارية:

أصبح الإخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الاستقرار (***Le Test de Stationnarité***) من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل ولفحص خواص سلاسل الزمنية وتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فإن ذلك بتطبيق اختبار جذور الوحدة (***Le Test de Racine Unitaire***).

---

[1]- شرابي عبد العزيز، طرق الإحصائية للتوقع الاقتصادي، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص30.

[2]- Régie Bourbonnais. Econometrie, Dunod, 5ème édition. Paris, 2003, P225.

أ. **ديكي فولر:** ومن أشهر الاختبارات جذر الوحدة اختبار **ديكي فولر الموسع** (***ADF***) سنة 1981، اقترح العالمان **ديكي وفولور** ثلاثة نماذج لتمثيل أو توصيف السلاسل الزمنية موضوع البحث (***X_1***).

- **النموذج (1):** هو نموذج بدون ثابت (***Sans Constante***) وبدون اتجاه عام (***Sans Tendance***)

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^{P} y_j \Delta X_{t-j} + n_t \quad (1)$$

حيث ($\Delta X_t = X_t + X_{t-1}$) مستوى الفرد الأول المتغير X_t و n_t: حد الخطأ العشوائي.

- **النموذج (2):** هو نموذج مع ثابت μ (***Constante avec***) وبدون اتجاه عام (***Sans Tendance***)

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \mu \sum_{j=1}^{P} y_j \Delta X_{t-j} + n_t$$

- **النموذج (3):** هو نموذج مع ثابت λ (***Constante avec***) ومع اتجاه عام (***avec Tendance***) (***t***)

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \lambda + \delta_t + \sum_{j=1}^{P} y_j \Delta X_{t-j} + n_t$$

في النماذج الثلاثة السابقة قمنا بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة ($\sum_{j=1}^{P} y_j \Delta X_{t-j}$) للتخلص من **الارتباط الذاتي** (***Autocorrelation***) لحد الخطأ وبالتالي تصبح (***n***) غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة.

للضجة البيضاء (***Bruit Blanc***)، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية (***P***) يتم عادة استخدام معايير مثل: (Schwarz, Akaike)

(1)- عبد الحسن جليل الغالي، دراسة تحليلية لكفاءة سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص32.

نطبق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (***MCO***) لتقدير وتقرير معاملات النماذج السابقة ونقارن قيمة إحصائية **ستيودنت** (***t***) المقدرة للمعلمة مع النسبة الجدولية لـ(***D.F***)[*] والمطورة بواسطة **(Mackinnon)**.

ب. فليبس وبيرون (***Phillips and Perron Test***): يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد **(Phillips and Perron: 1988)** نفس التزيعات المحدودة الاختياري (***DF***)، (***ADF***) ، يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- تقدير بواسطة ***(OLS)*** النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار (***Dickey-Fuller***) مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث: $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$\hat{S}_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{L}\left(1-\frac{i}{L+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات (***West Newey-L***)، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية (***T***)، على النحو التالي:

$$L = y(\frac{T}{100})^{\frac{2}{9}}$$

- حساب إحصائيات **فيليبس وبيرون**[1]:

---

[*]- أنظر: الملحق (أ).

[1]- د/دحماني محمد أدريوش، محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، سنة (2013/2012)، ص120.

$$t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{K}}$$

مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي (1-) في الحالة التقاربية (***Asymptotic***) عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع النسبة الحرجة لجدول **ماك إينون** (**Mack Innon**).

ج. اختبار (***Kwiatwski, Phillips, schmidt and shim***: ***KPSS***): سنة 1992 وهو يعتمد على مضاعف (***LM***) (***La Grange***)، يرتكز على تقدير نموذج الثاني والثالث، بحيث نرفض فرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية المحسوبة (***LM***) أكبر من النسبة الحرجة الفرضية البديلة (***H_1***) نقبل استقرارية السلسلة إذا كانت الإحصائية المحسوبة أقل من النسبة الحرجة فرضية العدم (***H_0***).

لإجراء هذا الاختبار نقوم بالحذار السلسلة الزمنية على الثابت والاتجاه العام من أجل حساب سلسلة البواقي (e_t) ثم نحسب $\delta_t = \sum_{t=1}^{t} e_t$ حيث (δ_t) هي مجموع البواقي الجزئية ثم نقوم بحساب إحصائية ***(LM)*** المعطاة على الشكل:

$$LM = \frac{1}{\delta_t^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$$

حيث:

$\hat{\delta}^2$ هو التباين المقدر في المدى الطويل للبواقي له نفس الصيغة في اختبار (**Perron Phillips**)، نفرض فرضية الاستقرار عندما تكون الإحصائية المحسوبة (***LM***) أكبر من قيمتها الحرجة.

المطلب الثالث: شروط تطبيق التكامل المشترك

ويشترط لتطب يق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة.

إذا كان لدينا (x, y) متغيران غير مستقرين بالمستوى ومتكاملين من نفس الدرجة، عندئذ نتبع منهج **(Engle & Cranger)** ذي الخطوتين ***(à deux étapes)***، وفق التسلسل التالي [5]:

- **المرحلة (1):** تقرير معادلة انحدار العلاقة طويلة المدى ***(La Relation de Long Terme)*** بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ***(MCO)***:

$$y_t = \alpha + \beta X_1 + Z_t$$

حيث استخدمنا مستوى المتغيرات في الانحدار (أي المتغيرات غير المستقرة في المستوى) نستنتج من معادلة انحدار التكامل المشترك السابقة البواقي المقدرة:

$$\hat{Z}_t = y - \hat{d} - \hat{\beta} X_t$$

ومن أجل التأكد من أن المتغيرين قيد الدراسة متكاملان تكاملا مشتركا يجب اختيار استقرار البواقي $\hat{Z}_t$ باستخدام اختبار ***(A.D.F)*** [9] أي سيتم تقرير المعادلة التالية:

$$\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \sum_{j=1}^{P} \phi_i + \mu_t$$

حيث $(\Delta \hat{Z}_t = \hat{Z}_t - \hat{Z}_{t-1})$ مستوى الفرق الأول لبواقي معادلة انحدار العلاقة طويلة الأمد.

$\sum_{j=1}^{P} \phi, \Delta \hat{Z}_{t-1}$: حدود الفرق المبطأة للبواقي، μ_t : حد الخطأ العشوائي للمعادلة (10).

ومن ثم نختبر فوض العدم التالي: $\hat{Z}_t . \mu_0 = \phi = 0 \Leftarrow$ سلسلة زمنية غير مستقرة إذ يجب أن تكون $\phi \langle 0$ لتكون بواقي معادلة التكامل المشترك مستقرة، وبالتالي $\hat{Z}_t . \mu_0 = \phi = 0 \Leftarrow$ سلسلة زمنية غير مستقرة، إذ يجب أن تكون $\phi = 0$ لتكون بواقي معادلة التكامل المشترك مستقرة وبالتالي **(x, y)** متكاملين تكاملا مشتركا.

نستخدم النسبة الجدولية لـ(**Engle & Yoo:1987**) إذا كانت قيمة إحصائية $t_{\hat{\phi}}$ المحسوبة أصغر من النسبةة الجدولية نفرض (H_0) يوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين، عندئذ ننقل إلى المرحلة التالية:

- **المرحلة (2):** تقدير نموذج تصحيح الخطأ (***Le Modèle de Correction D`érreur***) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (***MCO***): يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (***ECM***)[(*)] على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد، تتحدد في ظلها النسبةة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها. وبالرغم من قيمة التوازنية ويمثل الفرق بين النسبةتين عند كل فترة خطأ التوازن (***Erreur D`equilibre***)، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل وذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ. إذ يمكننا نموذج (***ECM***) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل [6]

وقد أوضح (**Engle & Granger**) وكذلك (**Granger**)؛ كيف يمكن إدخال طريقة (**Granger**:1969)؛ التقليدية الاختيار السببية في النموذج تصحيح الخطأ (***ECM***)، فإذا كانت المتغيرات في نموذج (***VAR***) متكاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج (***VAR***) من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلال في الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات. لتقدير نموذج (***ECM***) يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأمد كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة: ($\hat{Z}_{t-1} = y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta}X_{t-1}$) في نموذج (***VAR***) وفق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = y\hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=0}^{P} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P} b_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

(*)- أنظر: الملحق (ب).

حيث (y) نسمي معلمة سرعة التعديل للتوازن. وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t_{-1}) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة الزمنية (t).

يتم اختيار الفرض التالي $y\langle 0$ وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين قيد الدراسة.

1- اختبار التكامل المشترك ذي الخطوتين لـ (*Engle & cranger: 1987*):

يرتكز نظرية التكامل المشترك على التحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، إذ يشير كل من العالمين (***Engle & Cranger***) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر، تعتبر السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة متكاملة من نفس الرتبة.

2- اختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات لـ(*Johansen*) 1988:

من خلال هذا التوجه (***Johansen***) 1988 يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

- عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.
- التأكيد على صحة نتائج اختبار **جرانجر**، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

وبالمقابل يعتمد اختبار (***Johansen***) 1988 إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها المميزة، وإن هذه المقاربة ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار (***DF***).

بيتما يتفوق هذا الاختبار على اختبار (***Engel***) و(***Granger***) للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم , وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين،, والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير الناتج على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.

المطلب الرابع: دراسة استقرارية

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى) للمتغيرات محل الدراسة

جدول رقم (05): يوضح دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى) للمتغيرات محل الدراسة

	نوع الاختبار	نوع لنموذج	***LogIMPD***	***LogIMPIND***	***LogPIB***
السلاسل الزمنية الأصلية للو غاريتم			(T) المحسوبة (T) المجدولة: %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج
	ADF	**النموذج الأول**	-2,188916 -4,32 -3,58 -3,22 (0,4812)	-2,349163 -4,356068 -3,595026 -3,233456 (0,3952)	-0,876026 -4,323979 -3,580623 -3,225334 (0,9450)
		النموذج الثاني	0,657273 -3,689194 -2,971953 -2,625121 (0,9888)	-0,988628 -3,689194 -2,971853 -2,625121 (0,7432)	-3,315877 -3,689194 -2,971853 -2,9625121 (0,0237)
		النموذج الثالث	6,387463 -2,650145 -1,953381 -1,609798 (1,0000)	6,342183 -2,650145 -1,953381 -1,609798 (1,0000)	6,129163 -2,650145 -1,953381 -1,609788 (1,0000)
	القرار		**غير مستقرة**	**غير مستقرة**	**غير مستقرة**
	pp	**النموذج الأول**	-2,334115 -4,323979 -3,580623 -3,225334 (0,04034)	-1,219530 -4,323979 -3,580623 -3,225334 (0,8867)	0,131695 -4,323979 -3,580623 -3,225334 (0,9960)
		النموذج الثاني	0,532926 -3,689194 -2,971853 -2,625121 (0,9849)	-0,968750 -3,689194 -2,971853 -2,625121 (0,7502)	-8,511935 -3,689194 -2,971853 -2,625121 (0,0000)
		النموذج الثالث	5,711688 -2,650145 -1,953381 -1,609798 (1,0000)	5,882407 -2,650145 -1,953381 -1,609798 (1,0000)	-1,900505 -2,653401 -1,953858 -1,609571 (0,0559)
		القرار	**غير مستقرة**	**غير مستقرة**	**غير مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالب

1- الضرائب المباشرة (*LogIMPD*) :

شكل رقم (06): يوضح التمثيل البياني لسلسة (***LogIMPD***) عند المستوى

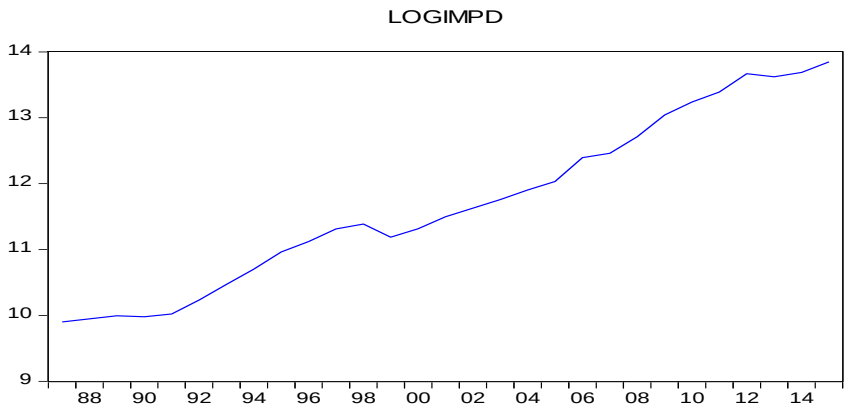

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

من الشكل البياني نلاحظ أن هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى ولبيان ذلك نستخدم مجموعة من الاختبارات الإحصائية.

الاختبارات الإحصائية (القياسية):

أ. دالة الارتباط الذاتي والجزئي (**أنظر**: الملحق رقم 01):

من الشكل انتشار هذه الدالة نلاحظ أن المعادلات المحسوبة من اجل فجوات (***K=1,…,9***) مختلف معنويات عند الصفر عند مستوى معنوية (5%)، أي تقع خارج مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{1.96}{\sqrt{T}}\right]$ أي أنها تتآكل وتتناقص تدريجيا ولكن ببطء نحو الصفر. لذا يقال أن السلسة غير مستقرة كما يمكن استخدام الاختبار مشترك لمعنوية المعاملات الارتباط الذاتي لمجوعة عن طريق استخدام إحصائية (***Q***) (***Q-Stat***)، حيث قيمة إحصائية (***Q***) من العمود (***Q-Stat***)، وهي أخر قيمة في هذا العمود، أي بتأخر (***h=12***) ومقارنتها

ومنه نجد:

$$Q-Stat = 94.678 \rangle X^{2}_{0.05,(12)} = 21.026$$

وبالتالي نرفض فرض العدم (كل معاملات الارتباط الذي مساوية للصفر)، ومنه السلسة غير مستقرة.

ب. اختبار جذر الوحدة:

جدول رقم (05) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الزمنية الأصلية (عند مستوى) لمتغيرات محل الدراسة لـ **ديكي فولر** (***ADF***) و**فليب بيرو** (***PP***)، نلاحظ من الجدول أن قيمة (***T***) المحسوبة لسلسة (***LogMPD***) أكبر من قيمة (***T***) جدولية عند جميع النسبة الحرجة المبينة في الجدول، وبالنسبة لكل نماذج مما يعني أن هذه السلسة تحتوي على حذر أحادي، وبالتالي فهي غير مستقرة وما يعزز حكمنا على هذه النسبة الاحتمال الحرجة فهي أكبر من (5%) لكل النماذج أما نتائج اختبار (***PP***) فلم نختلف عن نتائج (***ADF***)، إذ نلاحظ حسب هذا الاختبار أن قيمة (***T***) المحسوبة لسلسة أكبر من المجدولة عند جميع النسبة الحرجة، وكل النماذج وكذلك قيم الاحتمال الحرج أكبر من (5%)، وهذا ما يؤكد على أنه هذه السلسة غير مستقرة.

2- الضرائب غير المباشرة (*LogImpind*):

شكل رقم (07): يوضح التمثيل البياني لسلسة (***LogImpind***) عند المستوى

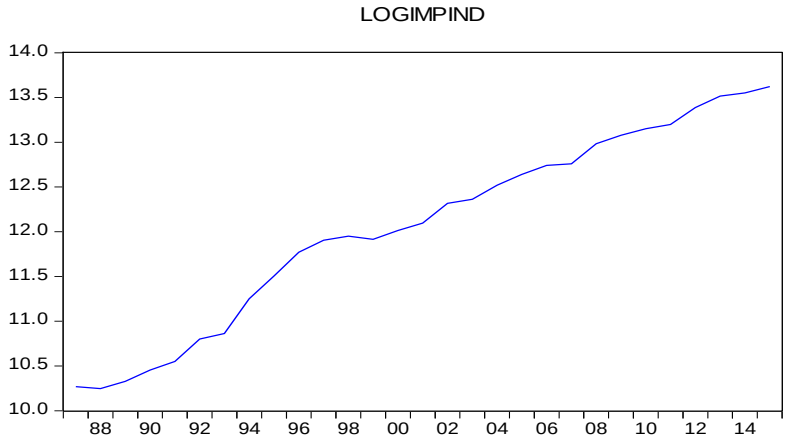

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

من الشكل السابق يتبن أن هذه السلسة غير مستقرة ولبيان ذلك سنقوم بمجموعة من الاختبارات الإحصائية (القياسية).

الاختبارات الإحصائية (القياسية):

أ. **دالة الارتباط الذاتي والجزئي** (**أنظر**: الملحق رقم 02)

من الشكل دالة الارتباط الذاتي والجزئي نلاحظ أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات (***K=1,…,12***) نختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية (5%)، وهي تقع خارج حدود مجال الثقة، أي أنها تنخفض ببطء نحو الصفر، ومنه يمكن القول أن هذه السلسة غير مستقرة، وما يؤكد قولنا هو أن بأخر (***h=12***) نجد:

$$Q-Stat = 93.322 \rangle X^2_{0.05,(12)} = 21.026$$

وبالتالي السلسة غير مستقرة.

ب. اختبار جذر الوحدة:

من جدول رقم (05) نلاحظ أنه بالنسبة للاختبارين (***ADF***) و(***PP***) أن جميع قيم (***T***) المحسوبة أكبر من قيم (***T***) المجدولة عند جميع النسبة الحرجة وبالنسبة لكل النماذج، ومنه السلسلة غير مستقرة. وما يؤكد قولنا هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر من (5%) بالنسبة للاختبارين ولكل النماذج.

3- الناتج المحلي الإجمالي (*LogPIB*):

شكل رقم (08): يوضح التمثيل البياني لسلسة (***LogPIB***) عند المستوى

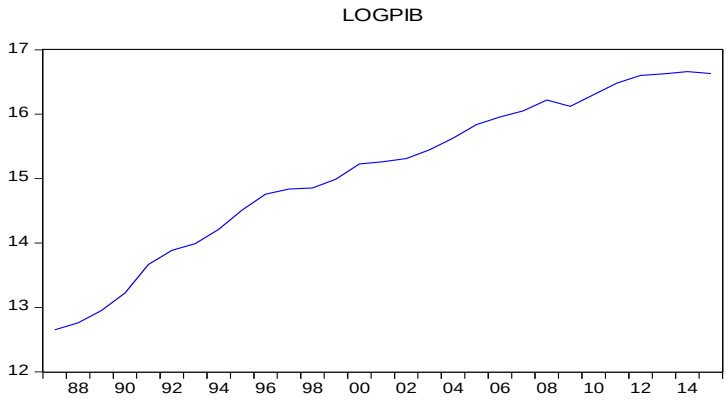

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

من الشكل السابق نلاحظ أن السلسة غير مستقرة ولبيان ذلك نستعين بمجوعة من الاختبارات الإحصائية (القياسية) أخرى.

الاختبارات الإحصائية (القياسية):

أ. دالة الارتباط الذاتي والجزئي:

يتضح من استخدام دالة الارتباط الذاتي والجزئي أن علاقة السلسة (***LogPIB***) بالنسبة السابقة لها علاقة قوية وهو ما نلاحظه من النسبة (0.894، 0.777، 0.659)، وهي قيم تتناقص تدريجيا بنسب ضعيفة. وعليه فهي تقع خارج حدود مجال الثقة، وبالتالي هذه السلسلة غير مستقرة، ومع ذلك نستخدم إحصائية (***Q***) لإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات ارتباط الذاتي لمجوعة بتأخر (***h=12***)، ومنه نجد أن:

$$Q-Stat=89.279\rangle X^{2}_{0.05,(12)}=21.026$$

وبالتالي نرفض فرضية العدم أي كل معادلات الارتباط الذاتي مساومة للصفر، ومنه السلسلة غير مستقرة.

ب. اختبار جذر الوحدة:

من جدول رقم (05) نجد أنه بالنسبة لنتائج اختبار (***ADF***) أن قيم (***T***) المحسوبة بالنسبة للنموذج الأول والثالث أكبر من (***T***) المجدولة عند جميع النسبة الحرجة، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة عند هذين نموذجين وما يؤكد ذلك قيم الاحتمال الحرج فهي أكبر من (5%)، أما بالنسبة لنموذج الثاني فنجد أن (***T***) المحسوبة أكبر من الجدولة عند النسبة الحرجة (1%) وعلى العموم فالسلسلة حسب هذا الاختبار هي غير مستقرة أما نتائج اختبار (***PP***)، فجاءت تقريبا موافقة لنتائج (***ADF***) عند كل النماذج وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المحوّلة (بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى) للمتغيرات محل الدراسة

جدول رقم (06): يوضح دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المحوّلة (بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى) للمتغيرات محل الدراسة

	نوع الاختبار	نوع لنموذج	***DLogIMPD***	***DLogIMPIND***	***DLogPIB***
			(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج	(T) المحسوبة (T) المجدولة : %1 %5 %10 الاحتمال الحرج
السلاسل الزمنية المحوّلة	***ADF***	**النموذج الأول**	-4,092522 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0173)	-4,832521 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0032)	-4,580521 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0058)
		النموذج الثاني	-4,116757 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0037)	-4,623323 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0011)	-3,228476 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0286)
		النموذج الثالث	-0,868399 -2,660720 -1,955020 -1,609070 (0,3298)	-1,129315 -2,656915 -1,954414 -1,609329 (0,2284)	-1,763613 -2,953401 -1,953858 -1,609571 (0,0740)
		القرار	**مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**
	pp	**النموذج الأول**	-4,090285 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0174)	-4,832851 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0032)	-5,046143 -4,339330 -3,587527 -3,229230 (0,0020)
		النموذج الثاني	-4,108824 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0038)	-4,649184 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0010)	-3,221670 -3,699871 -2,976263 -2,627420 (0,0296)
		النموذج الثالث	-2,025475 -2,653401 -1,953858 -1,609571 (0,0429)	-2,078825 -2,653401 -1,953858 -1,609571 (0,0382)	-1,763613 -2,653401 -1,953858 -1,609571 (0,0740)
		القرار	**مستقرة**	**مستقرة**	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالب

1- الضرائب المباشرة:

أ. دالة الارتباط الذاتي والجزئي (**أنظر**: الملحق رقم 03):

مـن شـكل دالـة الارتبـاط الـذاتي نجـد أن النسـبة المحسـوبة مـن أجـل الفجـوات (***K=2,…,3***) تنـاقص بسـرعة اتجـاه الصـفر، وبالتـالي السلسـلة مسـتقرة ونتأكـد باسـتخدام اختبـار مشـترك لمعنويـة معـاملات الارتبـاط الـذاتي لمجموعـة عـن طريـق إحصـائية (***Q***)، فنجد أنه:

$$Q-Stat = 14.395 \langle X^2_{0.05,(12)} = 21.026$$

ب. اختبار جذر الوحدة:

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن السلسلة (***DLogIMPD***) قد استقرت بعد أخذ الفرق من الدرجة الأولى حسب اختبار (***ADF***) بالنسبة للنموذج الأول والثاني. وهذا ما يوضحه قيم الاحتمال الحرج فهي أصغر من (5%)، وكذلك بالنسبة لقيمة (***T***) المحسوبة فهي اصغر من (***T***) المجدولة لنموذجين النموذج الثالث فنلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من (5%) ويؤكد أن السلسلة غير مستقرة عند هذا النموذج.

أما بالنسبة لاختبار **فليب بيرو** (***PP***)، فنلاحظ أن قيم الاحتمال الحرج كلها أقل من (5%) لكل النماذج مما يؤكد على السلسلة مستقرة وما يعزز قولنا هو قيم (***T***) المحسوبة أقل من قيم (***T***) المجدولة عند النسبة الحرجة (5%) و(10%) لكل النماذج.

ملاحظة: نؤكد النتائج السابقة أن السلسلة (***DLogIMPD***)، وقد استقرت بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي:

$$LogIMPD \rightarrow I(1)$$

2- الضرائب غير المباشرة (***DLogImpind***):

أ. دالة الارتباط الذاتي والجزئي (**أنظر**: الملحق رقم 04):

من شكل هذه الدالة نحد أن النسبة المحسوبة من أجل الفجوات (***K=2,…,3***)، أنها شكل مربع وكذلك قيمة إحصائية (***Q***) إذا ما نظرنا إليها نجد أنه:

$$Q-Stat = 11.745 \langle 21.026$$

وهذا ما يؤكد أن هذه السلسلة قد استقرت بعد الفرق الأول.

ب. اختبار حذر الوحدة:

بالنظر إلى نتائج الاختبارين بعد أخذ الفرق الأول فنلاحظ أن قيم (***T***) المحسوبة اقل من قيم (***T***) المجدولة عند جميع النسبة الحرجة وهذا بالنسبة للنموذجين الأول والثاني، أما بالنسبة لنموذج الثالث فحسب اختبار (***ADF***) فإن (***T***) المجدولة عند جميع النسبة الحرجة. ولكن بالنسبة لاختبار (***PP***) فنجد أنه بالنسبة للنموذج الثالث فإن قيمة (***T***) المحسوبة أقل من (***T***) المجدولة عند النسبة الحرجة (5%) و(10%)، وهذا إن دّل على شيء، إنما يدّل على أن هذه السلسلة مستقرة بعد أخذ من الدرجة الأول.

ملاحظة: من نتائج الاختبارات السابقة بالنسبة لهذه السلسلة فنلاحظ أنها قد استقرت بعد الفرق الأول، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى، أي:

$$LogIMPIND \rightarrow I(1)$$

3- الناتج المحلي الإجمالي (*DLogPIB*):

أ. دالة الارتباط الذاتي والجزئي (**أنظر**: الملحق رقم 05):

نلاحظ من شكل انتشار هذه الدالة أن المعاملات المحسوبة تناقص اتجاه الصفر شكل سريع، وكذلك بالنظر إلى قيمة إحصائية (***Q***)، نجد أنه دون التأخر (***h=12***):

$$Q-Stat = 9.8 \langle X^2_{0.05,(12)} = 21.026$$

وبالتالي هذا يبين السلسلة مستقرة (ساكنة).

ب. اختبار جذر الوحدة:

من جدول رقم (06) نلاحظ أن بالنسبة لاختبار **ديكي فولكر** (***ADF***) بالنسبة للنموذج الأول فإن قيمة (***T***) المحسوبة اقل من (***T***) المجدولة وهذا عند جميع النسبة الحرجة، وبالنسبة للنموذج الثاني فقيمة (***T***) المحسوبة أقل من (***T***) المجدولة عند النسبة الحرجة، أما بالنسبة للنموذج الثالث فإن قيمة (***T***) المحسوبة أقل (***T***) المجدولة عند النسبة الحرجة (10%)، وهذا يدل على أن هذه السلسة مستقرة حسب هذه الاختبار.

أما بالرجوع إلى اختبار (***PP***) فتقريبا يتوافق جميع اختبار (***ADF***) ومنه فسلسلة مستقرة.

ملاحظة: من نتائج السابقة فإن هذه السلسلة استقرت بعد أخذ الفرق الأول، ومنه فإنها متكاملة من الدرجة الأولى أي:

$$LogPIB \rightarrow I(1)$$

تلخيص نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية المتغيرات محل الدراسة بعد إدخال اللوغارتم عليها: من النتائج السابقة نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية المأخوذة باللوغارتم المتغيرات محل الدراسة قد استقرت بعد الفرق الأول، أي:

$$LogIMPD \rightarrow I(1),\ LogIMPIND \rightarrow I(1),\ LogPIB \rightarrow I(1)$$

شكل رقم (09): يبين للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باللوغاريتم بعد حساب الفروقات من الدرجة الأولى لها

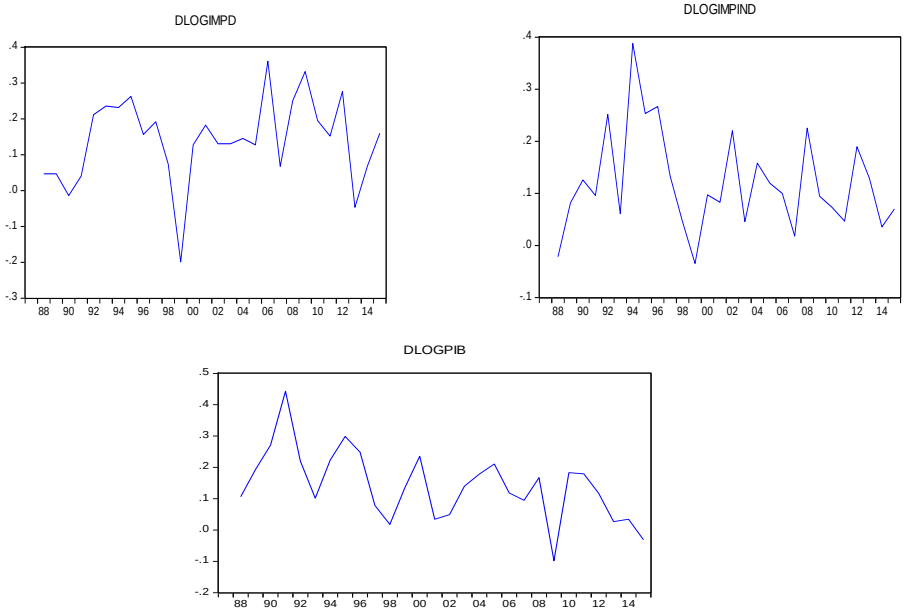

المصدر: إعداد الطالب باستخدام مخرجات (***Eviews 08***)

إذا فأن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من نفس الدرجة وبالتالي فهناك احتمال لوجود، علاقة تكامل مشترك بينهما. وللكشف عن ذلك نستخدم اختبار **جوهانسن** عن طريق اختبار الأخر واختبار النسبة الذاتية العظمى ولكن قبل ذلك لابد من تحديد فترات الإبطال المناسبة.

ثالثا: مصفوفة الارتباط

من مصفوفة الارتباط الأصلية نجد ما يلي:

جدول رقم (07): يوضح مصفوفة الارتباط الأصلية

التغيرات	قيمة معامل الارتباط	القرار
LogIMPIND- LogIMPD	0.979	ارتباط قوي
LogPIB-LogIMPD	0 .961	ارتباط قوي
LogIMPIND-LogPIB	0.99	ارتباط قوي

المصدر: من إعداد الطالب

من مصفوفة الارتباط نلاحظ أن هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرات محل الدراسة.

1- تحديد فترات الإبطاء:

لتحديد فترات الإبطاء المناسبة نستخدم مجموعة من المعايير المعلوماتية المعروفة في هذا المجال إلا أننا سنركز على معيار (أكابيك)، باعتباره من أشهر وأهم معيار وكذلك لغرض الدراسة، وبالاعتماد على برنامج (***Eviews 08***) فإن الفترة المناسبة هي (1)[*].

2- اختبار التكامل المشترك:

بعد تحديد فترة الإبطاء المناسبة واحتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة في المدى الطويل تظهر نتائج اختبار **جوهانسن** حسب الفرضيات التالية كما يلي:

$$H_0 : r = 0 / H_1 : r \rangle 0$$
$$H_0 : r = 1 / H_1 : r \rangle 1$$
$$H_0 : r = 2 / H_1 : r \rangle 2$$

جدول رقم (08): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لـ **جوهانسن**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.420993	25.43343	29.79707	0.1465
At most 1	0.315383	10.67953	15.49471	0.2320
At most 2	0.016504	0.449332	3.841466	0.5027

[*]- أنظر: الملحق رقم (05).

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.420993	14.75390	21.13162	0.3065
At most 1	0.315383	10.23020	14.26460	0.1973
At most 2	0.016504	0.449332	3.841466	0.5027
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

من خلال القراءة السريعة للجدول السابق، نلاحظ أن النتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول تؤول إلى قبول الفرضية الصفرية (لا توجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات)، وذلك لأن النسبة المحسوبة الإحصائية الأثر (λ_{trace}) أقل قيمة من المجدولة لها عند المستوى المعنوية (5%):

$(t_r = 25.43 \langle 29.79)$ و $(t_r = 10.68 \langle 15.49)$ و $(t_r = 0.48 \langle 3.84)$

وكذلك لقيم الاحتمال أكبر من (5%)؛ وهي على التوالي (0.1465 و0.2320 و0.5027)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات محل الدراسة (***LogImpd .LogInpind. LogPIB***).

إن نتائج اختبار النسبة الذاتية العظمى (***Max- Eigeu***) تعزز نتائج اختيار الأثر السابق، حيث نلاحظ من نفس الجدول أن النسبةة المحسوبة لهذا الاختبار (***Max- Eigeu Statistique***) أقل من النسبة الجدولية لها عند مستوى معنوي (5%):

$(t_c = 14.75 \langle 21.13)$ و $(t_c = 10.23 \langle 14.26)$ و $(t_c = 0.44 \langle 3.84)$

وكذلك قيم الاحتمال هي أكبر من (5%) وهي على التوالي (0.3065، 0.1975، 0.5027)، وهذا ما يعني قبول فرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن ورفض الفرضية البديلة.

3- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (*VAR*):

جدول رقم (09): يوضح نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي (***VAR***)

Dependent Variable: LOGPIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/18 Time: 11:35				
Sample (adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjustments				
LOGPIB = C(1)*LOGPIB(-1) + C(2)*LOGIMPD(-1) + C(3)*LOGIMPIND(-1) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.050406	0.128865	8.151179	0.0000
C(2)	0.019209	0.078113	0.245909	0.8078
C(3)	-0.138338	0.198215	-0.697918	0.4919
C(4)	0.821469	0.284093	2.891550	0.0080
R-squared	0.993828	Mean dependent var		15.17935
Adjusted R-squared	0.993057	S.D. dependent var		1.175209
S.E. of regression	0.097927	Akaike info criterion		-1.677617
Sum squared resid	0.230155	Schwarz criterion		-1.487302
Log likelihood	27.48664	Hannan-Quinn criter.		-1.619436
F-statistic	1288.177	Durbin-Watson stat		1.810488
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

LOGPIB = 1.050406*LOGPIB(-1) + 0.019209*LOGIMPD(-1) - 0.138338*LOGIMPIND(-1) + 0.821469

ويمكن تبسيط هذه النتائج في شكل معادلة على النحو التالي:

***- تفسير النتائج:**

أ. **التفسير الإحصائي**: إنّ معامل التحديد يوضح القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (99،3%) أي (99.3%) من التغير الحاصل في (***LogPIB***) تفسرها التغيرات المستقلة.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج فنلاحظ أن قيمة معامل فيشر (***F***) المحسوبة أكبر من المجدولة، وهو ما يعكس ملائمة النموذج وأنه ذو مدلولية إحصائية، وما يعزز ذلك هي قيمة الاحتمال فهي أقل من (5%).

وبالنظر إلى إحصائية (***DW***)، فنجد أن لا يعاني من الشكل الارتباط الذاتي حيث أن الإحصائية (***DW***) تساوي (1،81) وهي أقرب إلى (2) أي من المنطقة قبول (H_0).

ب. **التفسير الاقتصادي:** من ملاحظتنا لنتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (***VAR***)، نلاحظ وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام في فترة (***t***) والضرائب المباشرة في الفترة (t_{-1})أي أن كلما زادت الضرائب المباشرة بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع

في الناتج الداخلي الخام في الفترة (t) بـ(0,019)، أما بالنسبة للضرائب الغير المباشرة في فترة (t_{-1}) فنلاحظ هناك علاقة عكسية بينهما وبين الناتج الداخلي الخام في الفترة (t)، أيّ أنه كلما زادت الضرائب الغير المباشرة بوحدة واحدة سينخفض الناتج الداخلي الخام في الفترة بـ(0,138) مليون دينار.

4- اختبار جراينجر لسببية (*Granger Causality Test*):

بما أنه لا توجد أي علاقة تكامل مشترك أي لا يوجد أي متجه تكاملي، وذلك بناءا على نتائج الاختبار **جوهانسن** لتكامل ومشترك من خلال اختبار الأثر واختبار النسبة الذاتية العظمى التي توافقت نتائجهما، فإننا نستخدم السببية لـ **جرانجر** لنتمكن من رؤية العلاقة السببية قصيرة الأجل.

جدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار السببية **جرانجر**

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/13/18 Time: 11:12			
Sample: 1987 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGIMPIND does not Granger Cause LOGIMPD	28	1.24852	0.2745
LOGIMPD does not Granger Cause LOGIMPIND		0.00103	0.9747
LOGPIB does not Granger Cause LOGIMPD	28	5.21400	0.0312
LOGIMPD does not Granger Cause LOGPIB		0.12356	0.7281
LOGPIB does not Granger Cause LOGIMPIND	28	16.8536	0.0004
LOGIMPIND does not Granger Cause LOGPIB		0.56903	0.4577

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (***Eviews 08***)

أظهرت نتائج اختبار السببية جرانجر وجود علاقة سببية من المتغيرين (***LogMPD***) و(***LogPIB***) أحادية الاتجاه، أي في الاتجاه واحد وذلك من قيمة (F) فيشر المحسوبة وهي أكبر من (F) المجدولة أي $F_c = 5.21 \rangle F_c = 2.29$، وما يعزز ذلك قيمة الاحتمال فهي أقل (5%) حيث قدرت بـ(0,0312)، ومنه نقبل الفرضية القائلة بأن (***LogPIB***) سيؤثر في (***LogIMPD***).

كذلك من نتائج اختبار السببية **جرانجر** وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرين (***LogIMPD***) و(***LogPIB***)، وذلك لأن أولا قيمة (***F***) **فيشر** المحسوبة أكبر من النسبة (***F***) المجدولة، أي $F_c = 16.85 \rangle F_t = 2.29$ ويؤكد ذلك قيمة الاحتمال أقل من (5%) والمقدرة بـ(0.0004)، وأنه يمكن القول أن (***LogPIB***) يؤثر على (***LogIMPD***). أما العلاقة السببية بين المتغيرين (***Log IMPIND***) و(***LogIMPD***)، فتوضح النتائج أنه لا يوجد تأثير ثنائي الاتجاه ولا أحادي الاتجاه هو ما تبينه قيم (***F***) المحسوبة والمقدرة بـ (1,24 و0.00103)، وهي أقل من (***F***) المجدولة وكذلك قيم الاحتمال المقدرة بـ(0,2745 و0,9747) وهي أكبر من (5%) وهو ما يدعم القول حول عدم، وجود سببية لـ **جرانجر** بين هذين المتغيرين.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل؛ تطرقنا إلى مفاهيم نظرية حول السلاسل الزمنية وهي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين، مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية لمؤشر تسمى **مستوى السلسلة**، وكذلك أوضحنا مركبات وخصائص السلسلة، ومن ثم أعطينا بعض المفاهيم للتكامل المشترك، كما قمنا بدراسة قياسية لمنهجية التكامل المشترك، كما أضحت الدراسة أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك

في المدى الطويل، مما جعلنا نقوم بتقدير **نموذج** (***VAR***) (علاقة سببية أحادية الاتجاه)، واستخدام **سببية جرانجر**.

خاتمة

خاتمة:

من خلال عرضنا لهدا الموضوع والنتائج المتوصل إليها، ونظرا إلى أهمية الضرائب وانعكاساتها المحتمة على نواحي الحياة نقترح القيام بعدة سياسات تصحيحية في ظل إستراتيجية متكاملة، من أجل خلق وعي ضريبي لدى كافة المكلفين كون الضريبة أدائها يمثل واجب وطني وأخلاقي، حيث تعد الضريبة أداة من أدوات السياسية المالية للدولة، نظرا لإسهاماتها في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي فيّكمن دورها في تحسين أداء المؤسسات معتمد في ذلك على جملة من الأدوات أهمها التخفيضات الضريبة، نظام الاهتلاك، وإمكانية ترحيل الخسائر والسنوات واللاحقة، وعلى الدولة وضع مجموعة من الإصلاحات الضريبية حتى تخلق مناخا لكي يكون هناك تكامل الاجتماعي، إذا فالمجتمع كله معني ومسؤول عن ضمان أداء هدا الواجب كما نقترح إجراء دراسات منهجية ومعمقة ودقيقة لواقع الاقتصاد والمجتمع الجزائري لكافة التشريعات المتعلقة (والمؤثرة) بالنشاط الاقتصادي، وبمستوى معيشة المواطنين، والتأكد من استكمال مستلزمات تطبيقها لاسيما كافة الأجهزة الضريبية والاستعلام النظام الضريبي فعال، يعمل على تحقيق أهداف بشكل متناسق مراعيا في ذلك كل من مصلحة الدولة المكلف، المجتمع، ولكي تتمكن الدولة من تحقيق تنمية اقتصادية يجب عليها تركيز على أهم محرك لتنمية ومتمثل في الاستثمار، لأنه لن يحدث هناك توسعا في النمو الاقتصادي أي استثمارات ما لم يكن هناك نظاما ضريبيا محفزا.

اختبار صحة الفرضيات:

توصلنا إلى أنه:

- لا توجد علاقة تكامل مشترك ببن متغيرات محل الدراسة في المدى الطويل.
- أنه توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.
- طبيعة العلاقة السببية أحادية الاتجاه.

التوصيات:

وحسب رأينا لن يتحقق نموا اقتصاديا إلا إذا توفرت العناصر التالية:

- ترسخ الوعي والحس الضريبي لدى المكلفين، وبذلك فقط يمكن أن تحقق هده الضريبة هدفها كمصدر لإيرادات وفيرة تتصف بالمرونة والاستمرارية والقبول.
- مراجعة بعض الفرغات القانونية إلي يمكن أن تمكن الأشخاص الغير نزهاء من التهرب الضريبي بشكل قانوني.
- تسليط عقوبات صارمة على مخالفة القوانين خاصة في الغش الضريبي.
- توفير بيئة مناسبة (مناخ) للاستثمار.
- وضع حوافز وامتيازات جبائية تخدم الاستثمار الذي يهدف إلى النهوض بالاقتصاد الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها؟، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/1، 2005.
2. أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء الطبعة الأولى، دار البداية لنشر والتوزيع، عمان، 2007.
3. إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
4. حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على النمو الاقتصادي، دراسة حالة شركة الجزائر للمياه، قسنطينة، الجزائر، (2002/2001).
5. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د/ط، د/س.
6. سعيد عبد العزيز عثمان شكري، رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، دار الراية للنشر والتوزيع، ط/1، 2015.
8. سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001.
9. شرابي عبد العزيز، طرق الإحصائية للتوقع الاقتصادي، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
10. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.

11. عبد الحسن جليل الغالي، دراسة تحليلية لكفاءة سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

12. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

13. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط/1، 2001.

14. عبد المطلب عيد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

15. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1982.

16. عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

17. عزت عبد الحميد البرعي، استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط/1، 2004.

18. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛ سنة (2004-2005).

19. فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

20. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21. محمد عباس محرزي، مدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر الجزائر.

22. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، جامعة الإسكندرية، 2000.

23. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، ط/1، 2007.

24. معتوق محمد، إحصاء الرياض ونماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2007.

25. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، منشورات بغدادي، الجزائر، 2003.

26. وزارة المالية، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، منشورات الساحل، الجزائر، 2002.

27. يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

ب- المراجع المترجمة:

- روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة، تر: هاشم متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط/2، 1979.

ج- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Athman Kandilt, théorie fiscal et développement, Alger, SNED, 1970.

2. Mare Nouchi, croissance, histoire économique, édition Dalloz, France, 1996.

3. Régie Bourbonnais. Econometrie, Dunod, 5ème édition. Paris, 2003.

4. Rapport finale de la commission national de l'évaluation du système fiscal Algérien, CNESFA, 1987

د- الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، سنة (2015/2014).

2. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الجزائري لفترة (1988-1995)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

3. كداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بلقايد بتلمسان، سنة (2013/2012).

4. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة (2014-2015).

5. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار للاقتصاد الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، سنة (2017/2016).

6. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2002.

7. وشان أحمد، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة (2017/2016).

8. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر، سنة (2009-2010).

9. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، (2006/2005).

10. شريف محمد، سياسة الجبائية ودروها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

11. عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

12. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل قرارات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، (2009/2008).

13. قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2008)-، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، الجزائر، 2008.

14. هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2014.

15. دكار عمر، المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل على ضوء النظام المالي والمحاسبي والمعيار 12، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ؛تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة (2010-2011).

16. واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، دراسة حالة قباضة ولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، سنة (2012/2011).

هـ- مجلات ومداخلات:

1. دحماني محمد أدريوش، محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، (2013/2012).

2. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، جامعة البلدية، الجزائر، 2003.

3. قاسم قادة، عبان شهرزاد، الآثار الطويلة القصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.

4. سراج محمد غلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 3، 2013.

ملاحق

ملحق رقم (01): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*LogIMPD*)

Date: 04/26/18 Time: 18:56
Sample: 1987 2015
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*******	. |*******	1	0.906	0.906	26.342	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.807	-0.073	48.045	0.000
. |***** |	. *| . |	3	0.702	-0.094	65.078	0.000
. |**** |	. *| . |	4	0.581	-0.150	77.198	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.464	-0.049	85.252	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.353	-0.040	90.125	0.000
. |**. |	. | . |	7	0.251	-0.029	92.695	0.000
. |* . |	. | . |	8	0.167	0.017	93.885	0.000
. |* . |	. | . |	9	0.096	-0.009	94.295	0.000
. | . |	. *| . |	10	0.025	-0.080	94.325	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.027	0.015	94.362	0.000
. *| . |	. | . |	12	-0.077	-0.063	94.678	0.000

ملحق رقم (02): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*LogIMPIND*)

Date: 04/26/18 Time: 19:14
Sample: 1987 2015
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*******	. |*******	1	0.905	0.905	26.281	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.798	-0.111	47.500	0.000
. |***** |	. *| . |	3	0.684	-0.101	63.671	0.000
. |**** |	. | . |	4	0.572	-0.051	75.428	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.463	-0.054	83.451	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.361	-0.037	88.544	0.000
. |**. |	. *| . |	7	0.256	-0.095	91.231	0.000
. |* . |	. | . |	8	0.169	0.016	92.461	0.000
. |* . |	. | . |	9	0.098	0.005	92.892	0.000
. | . |	. | . |	10	0.036	-0.033	92.952	0.000
. | . |	. | . |	11	-0.023	-0.056	92.979	0.000
. *| . |	. *| . |	12	-0.081	-0.066	93.322	0.000

ملحق رقم (03): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*LogPIB*)

Date: 04/26/18 Time: 19:17
Sample: 1987 2015
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.894	0.894	25.657	0.000
. |******|	. *| . |	2	0.777	-0.110	45.755	0.000
. |***** |	. *| . |	3	0.659	-0.066	60.786	0.000
. |**** |	. | . |	4	0.546	-0.052	71.487	0.000
. |*** |	. | . |	5	0.448	0.007	79.001	0.000
. |*** |	. | . |	6	0.357	-0.043	83.973	0.000
. |**. |	. | . |	7	0.268	-0.061	86.898	0.000
. |* . |	. *| . |	8	0.179	-0.067	88.271	0.000
. |* . |	. | . |	9	0.105	-0.001	88.762	0.000
. | . |	. | . |	10	0.039	-0.028	88.835	0.000
. | . |	. *| . |	11	-0.025	-0.067	88.866	0.000
. *| . |	. *| . |	12	-0.088	-0.068	89.279	0.000

ملحق رقم (04): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*DLogIMPD*)

Date: 04/26/18 Time: 19:00
Sample: 1987 2015
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.203	0.203	1.2867	0.257
. | . |	. | . |	2	0.024	-0.018	1.3053	0.521
. |* . |	. |* . |	3	0.088	0.091	1.5667	0.667
.**| . |	.**| . |	4	-0.251	-0.302	3.7778	0.437
.**| . |	. *| . |	5	-0.279	-0.183	6.6267	0.250
. *| . |	. | . |	6	-0.071	0.006	6.8193	0.338
***| . |	***| . |	7	-0.378	-0.369	12.534	0.084
. |* . |	. |**. |	8	0.106	0.307	13.008	0.112
. |* . |	. *| . |	9	0.101	-0.178	13.463	0.143
. *| . |	. *| . |	10	-0.105	-0.086	13.973	0.174
. |* . |	. | . |	11	0.091	-0.061	14.386	0.212
. | . |	. *| . |	12	0.013	-0.190	14.395	0.276

ملحق رقم (05): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*DLogIMPIND*)

Date: 04/26/18 Time: 19:15
Sample: 1987 2015
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.117	0.117	0.4245	0.515
. |**. |	. |**. |	2	0.226	0.216	2.0807	0.353
. *| . |	.**| . |	3	-0.184	-0.244	3.2175	0.359
. | . |	. | . |	4	-0.033	-0.036	3.2554	0.516
.**| . |	. *| . |	5	-0.266	-0.178	5.8358	0.323
. *| . |	. *| . |	6	-0.155	-0.148	6.7532	0.344
. *| . |	. *| . |	7	-0.185	-0.078	8.1154	0.323
. |* . |	. |* . |	8	0.120	0.146	8.7193	0.367
. *| . |	.**| . |	9	-0.173	-0.257	10.048	0.347
. |* . |	. |* . |	10	0.176	0.100	11.496	0.320
. | . |	. | . |	11	0.021	0.071	11.518	0.401
. | . |	. *| . |	12	0.066	-0.187	11.745	0.466

ملحق رقم (06): دالة الارتباط الذاتي والجزئي (*DLogPIB*)

Date: 04/26/18 Time: 19:17
Sample: 1987 2015
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**. |	. |**. |	1	0.331	0.331	3.4014	0.065
. | . |	. *| . |	2	-0.036	-0.163	3.4425	0.179
. | . |	. |* . |	3	-0.003	0.074	3.4428	0.328
. |**. |	. |**. |	4	0.229	0.231	5.2794	0.260
. |**. |	. |* . |	5	0.268	0.127	7.8945	0.162
. | . |	. | . |	6	0.048	-0.059	7.9836	0.239
. *| . |	. *| . |	7	-0.197	-0.191	9.5333	0.217
. | . |	. |* . |	8	0.022	0.143	9.5542	0.298
. | . |	. *| . |	9	0.002	-0.200	9.5543	0.388
. *| . |	. | . |	10	-0.072	-0.063	9.7949	0.459
. | . |	. |* . |	11	-0.009	0.153	9.7986	0.549
. | . |	. | . |	12	0.007	-0.000	9.8010	0.633

ملحق رقم (07): النموذج الأول لـ (ADF) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.180916	0.4812
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (08): النموذج الثاني لـ (ADF) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.657273	0.9888
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (09): النموذج الثالث لـ (ADF) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			6.387463	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (10): النموذج الأول لـ (PP) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.334115	0.4034
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (11): النموذج الثاني لـ (PP) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			0.532926	0.9849
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (12): النموذج الثالث لـ (PP) (*LogIMPD*)

Null Hypothesis: LOGIMPD has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			5.711688	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (13): النموذج الأول لـ (ADF) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.092522	0.0173
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (14): النموذج الثاني لـ (ADF) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.116757	0.0037
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (15): النموذج الثالث لـ (ADF) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.868399	0.3298
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (16): النموذج الأول لـ (PP) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.090285	0.0174
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (17): النموذج الثاني لـ (PP) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.108824	0.0038
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (18): النموذج الثالث لـ (PP) (*DLogIMPD*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPD) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.025475	0.0429
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (19): النموذج الأول لـ (ADF) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.349163	0.3952
Test critical values:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (20): النموذج الثاني لـ (ADF) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.988628	0.7432
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (21): النموذج الثالث لـ (ADF) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			6.342183	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (22): النموذج الأول لـ (PP) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-1.219530	0.8867
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (23): النموذج الثاني لـ (PP) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-0.968750	0.7502
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (24): النموذج الثالث لـ (PP) (*LogIMPIND*)

Null Hypothesis: LOGIMPIND has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			5.882407	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (25): النموذج الأول لـ (ADF) (*DLogIMPIND*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.832521	0.0032
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (26): النموذج الثاني لـ (ADF) (*DLogIMPIND*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.623323	0.0011
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (27): النموذج الثالث لـ (ADF) (*DLogIMPIND*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.129315	0.2284
Test critical values:	1% level		-2.656915	
	5% level		-1.954414	
	10% level		-1.609329	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (28): النموذج الأول لـ (PP) (*DLogIMPIND*)

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.832851	0.0032
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (29): النموذج الثاني لـ (PP) (*DLogIMPIND*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.649184	0.0010
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (30): النموذج الثالث لـ (PP) (*DLogIMPIND*)

Null Hypothesis: D(LOGIMPIND) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-2.078825	0.0382
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (31): النموذج الأول لـ (ADF) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.876026	0.9450
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (32): النموذج الثاني لـ (ADF) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.315877	0.0237
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (33): النموذج الثالث لـ (ADF) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			6.129163	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (34): النموذج الأول لـ (PP) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			0.131695	0.9960
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (34): النموذج الثاني لـ (PP) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 22 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic		-8.511935	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (34): النموذج الثالث لـ (PP) (*LogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.900505	0.0559
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (35): النموذج الأول لـ (ADF) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.580521	0.0058
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (36): النموذج الثاني لـ (ADF) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.238476	0.0286
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (37): النموذج الثالث لـ (ADF) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic		4.888657	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (38): النموذج الأول لـ (PP) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic		-5.046143	0.0020
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (39): النموذج الثاني لـ (PP) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic		-3.221670	0.0296
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (40): النموذج الثالث لـ (PP) (*DLogPIB*)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic		-1.763613	0.0740
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

ملحق رقم (41): (*LOGIMPD, LOGIMPIND, LOGPIB*)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LOGIMPD LOGIMPIND LOGPIB

Exogenous variables: C

Date: 05/02/18 Time: 11:59

Sample: 1987 2015

Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.850077	NA	0.000478	0.868006	1.014271	0.908574
1	82.26669	151.3962	7.33e-07*	-5.621335	-5.036275*	-5.459064*
2	86.68255	6.358837	1.10e-06	-5.254604	-4.230748	-4.970630
3	100.8855	17.04352*	7.97e-07	-5.670839	-4.208188	-5.265161
4	111.0328	9.741380	8.85e-07	-5.762620*	-3.861174	-5.235240

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/14/18 Time: 16:15

Sample (adjusted): 1988 2015

Included observations: 28 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LOGIMPD	LOGIMPIND	LOGPIB
LOGIMPD(-1)	0.997831	0.091913	0.019209
	(0.08305)	(0.05851)	(0.07811)
	[12.0152]	[1.57093]	[0.24591]
LOGIMPIND(-1)	-0.444349	0.377442	-0.138338
	(0.21074)	(0.14847)	(0.19821)
	[-2.10856]	[2.54225]	[-0.69792]
LOGPIB(-1)	0.405117	0.434988	1.050406
	(0.13701)	(0.09652)	(0.12887)
	[2.95694]	[4.50657]	[8.15118]
C	-0.591313	-0.016333	0.821469
	(0.30204)	(0.21279)	(0.28409)
	[-1.95774]	[-0.07676]	[2.89155]
R-squared	0.993989	0.995657	0.993828
Adj. R-squared	0.993238	0.995114	0.993057
Sum sq. resids	0.260150	0.129125	0.230155
S.E. equation	0.104113	0.073350	0.097927
F-statistic	1322.943	1833.889	1288.177
Log likelihood	25.77156	35.57824	27.48664
Akaike AIC	-1.555111	-2.255589	-1.677617
Schwarz SC	-1.364796	-2.065274	-1.487302
Mean dependent	11.76857	12.12452	15.17935
S.D. dependent	1.266090	1.049324	1.175209
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.58E-07	
Determinant resid covariance		2.88E-07	
Log likelihood		91.63841	
Akaike information criterion		-5.688458	
Schwarz criterion		-5.117513	

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب الغير المباشرة	مليون دج PiB	الجباية العادية	ض م/ ج خ	ض غ م / ج خ	ج خ / PiB
1970	1076	2281	22905	4106	0,2620555	0,5555285	0,1792622
1971	1137	2502	23520	4334	0,2623443	0,5772958	0,1842687

2001	98479	179241	4241800	398238	0,2472868	0,4500851	0,0938842
2002	112234	223438	4454800	482896	0,2324186	0,4627042	0,108399
2003	127915	233918	5124000	524925	0,2436824	0,4456218	0,1024444